المذكرة الفنية لإعداد
الإعلان العربي
حول التنمية الإجتماعية

مقدمــة – الحاجة إلى مدخل جديد:

شهدت الجهود الإنمائية على المستويات القطرية والإقليمية والدولية إهتماما بالقضايا الإجتماعية، جعل التنمية توصف بأنها تنمية إقتصادية وإجتماعية، أو بالأحرى تنمية إقتصادية/إجتماعية. غير أن المقاربات المؤسسة على النظرة الإقتصادية إلى التنمية، إستغرقت في المعالجة القطاعية، التي تعنى بترجمة الإستراتيجيات العامة إلى إستراتيجيات وبرامج عمل قطاعية تكون مسؤولة عن صياغة خطط تنفيذية تحدد الواجبات التي تتولاها الأجهزة القطاعية المعنية تحقيقا للغايات التي تتبناها الإستراتيجيات، وتستجلي نواحي التعاون على المستويات الإقليمية والدولية التي تسهم فيها الأجهزة والمنظمات المتخصصة قطاعيا العاملة على تلك المستويات، وتتعهد الدول بمؤازرتها والمشاركة في جهودها. وكان مؤدى هذا المنهج القبول بقصر النظرة العامة للتنمية على الأجهزة العاملة على المستوى الكلي، التي يفترض فيها أن تقوم بعمليات تنسيق التنفيذ ومتابعته وتقييم نتائجه. وكان هذا يعني ضمنا أن هذا التنسيق العام لازم وكاف في آن واحد. فهو لازم لأنه الضمان بأن يتخذ المركز الذي أقر الإستراتيجية العامة ما يلزم من إجراءات ويصدر ما يقتضيه الأمر من توجيهات حتى لا يشذ قطاع من القطاعات عن الإيقاع العام ولا ينحرف عما جرى تحديده له من أهداف. وهو كاف بمعنى أن التنسيق العام بحد ذاته، بحكم كونه يغطي كافة القطاعات يحقق التوافق بين خطى القطاعات وثيقة الصلة بكل بعد معين من أبعاد التنمية، كالبعد الإجتماعي مثلا. وفي هذا السياق كانت الإستراتيجيات القطاعية ذاتها تجري في تنسيق معلن أو ضمني مع بعضها البعض، ومع الإستراتيجية العامة. وعلى المستوى الدولي كانت إستراتيجيات الأمم المتحدة لعقود التنمية المتعاقبة تأخذ في الإعتبار ما يصدر من إعلانات بإستراتيجبات في مجالات بعينها أو برامج عمل لها.

غير أن إستمرار القصور في تحقيق الآمال المعقودة على التنمية، وبروز مشاكل جديدة أو تفاقم مشاكل قائمة، أثارت تساؤلات حول المناهج التنموية المتبعة ذاتها، كما دفعت إلى التمعن في مدى كفاءة العمليات التنفيذية وقدرتها على توفير الآليات اللازمة لتحقيق القدر الواجب من التنسيق القادر على تدارك أوجه القصور وإزالة أسباب التضارب على مستوى الظواهر الحياتية التي تشكل عناصر نوعية الحياة التي تهدف التنمية إلى النهوض بها. وإتجه الفكر التنموي وجهتين يرجى لهما أن تصححا المسارات وترفعا من معدلات الإنجاز. الوجهة الأولى هي مناقشة مدى قدرة الإضافات الكمية إلى الدخل القومي على تحقيق التواصل في التنمية لمجرد قدرتها على معالجة الخلل في الندرات النسبية لعناصر الإنتاج، الذي كان أبرز مظاهره عظم الحاجة إلى تدبير رأس المال. وأدى ذلك إلى إهتمام بقضايا التوزيع التي إتخذت منحى تأثر بفكرة العدالة (الإجتماعية) أكثر من تأثره بمفهوم الكفاءة (الإقتصادية)، وهو ما أنشأ تضاربا مصطنعا بين المفهومين، عاد فيه المفهوم الإقتصادي للكفاءة إلى التغلب بحكم تراكم المشكلات الإقتصادية التي ترتبت على تغيرات عديدة، بعضها محلي والبعض الآخر، وربما الأعمق أثرا، دولي. أما الوجهة الثانية فعنيت بإعادة ترتيب الإهتمامات، وخلق مستويات وسيطة بين المستوى الكلي (القومي) والمستويات القطاعية تنشئ قدرا من التماسك بينهما، وإرتبط جانب من تلك المستويات بتكامل النظرة إلى الظواهر المجتمعية والعناصر المساهمة في التنمية وتلك المستفيدة منها، وهو ما يعني التعمق في العمليات المجتمعية إضافة إلى الوحدات (القطاعية) المشاركة فيها. فبعد أن كان عنصر الطبيعة يعتبر – وفقا للنظرية الإقتصادية التقليدية – ضمن المعطيات، أصبح يعامل كأحد الموارد المحددة للتنمية، والتي تتأثر قي الوقت نفسه بمنهج التنمية المتبع، وبالإتجاه العام للتطور في العمليات الإنتاجية، الذي تتزايد فيه درجة الإعتماد على المواد القابلة للنضوب، وتتعاظم آثاره الجانبية على البيئة الصالحة للحياة الإنسانية. وبدأت تدخل أدبيات التنمية أبعاد جديدة تعنى بإقتصاديات الموارد الطبيعية وبسلامة العمليات الإنتاجية. وصحب ذلك تأكيد متزايد على أهمية وجود إدارات قائمة بذاتها لمختلف الظواهر المتعلقة بشؤون البيئة، تعمل بين القطاعات، تنسق بين جهودها، وتزود المستوى الكلي المعني بالتنمية القومية بما يلزم من أهداف وبرامج وسياسات وإجراءات تكفل إستمرارية التنمية وتواصلها. فلم تعد قضية المياه مثلا توزع بين جهة تشرف على إدارة مياه الري وأخرى تعنى بتوفير المياه الصالحة للشرب، وثالثة تعالج الجوانب الصحية المترتبة على تلوث المياه أو نقص المياه النقية، بل بدأ الرأي يرجح إنشاء مستوى قومي يدير مورد المياه وإستخداماته من مختلف الأوجه. بالمثل إتضح أن الإهتمام بالبشر كمورد إنتاجي، يعود الإستثمار فيه بعائد يعوض عن نقص المورد الرأسمالي ويرفع من كفاءة إستخدامه، لا يجب أن ينفصل عن البعد التوزيعي الذي نظر إليه في السابق على أنه مجرد إعادة توجيه للتدفقات الإقتصادية تحقيقا لأهداف إجتماعية.

وهكذا عاد البعد الإجتماعي ليتخذ صيغة جديدة، لا تقف عن حد ربطه بعدد من الأنشطة والقطاعات التي يغلب عليها الطابع الخدمي ذو البعد المحلي، وهو الطابع الذي جعله – رغم ما تضمنته الإستراتيجيات من تأكيدات قاطعة بأهميته – يتراجع خلال التنفيذ إلى موقع متأخر وراء القطاعات السلعية التي تستأثر بصفة كونها "إنتاجية"، بل تتجاوز ذلك إلى تكوين مجموعة متكاملة من الأبعاد التي تعالج قصورا في عملية التنمية

ذاتها، من حيث عدم قدرتها على إيصال حصيلتها إلى شرائح مختلفة من المجتمع. ولم يعد الأمر قاصرا على عدم قدرة بعض هذه الشرائح على الحصول على نصيب عادل من حصيلة التنمية لأسباب إجتماعية أو صفات جسمانية (كالنساء والأطفال والمعوقين) ومن ثم حرمان التنمية ذاتها من قدراتهم الحالية أو المستقبلية، بل تنضم إليها شرائح أخرى تعجز البنية الإقتصادية عن تزويدها بالدخل المناسب فتنضم إلى سجل الفقراء، وعن توفير فرص عمل لها فلا تجد لها مكانا سوى قائمة المتعطلين. وتزايد إدراك حقيقة أن الإكتفاء بتحديد أهداف لقطاعات الخدمات الإجتماعية، والإتفاق دوليا على تواريخ محددة لتحقيق بعض هذه الأهداف، لم يفلح في تحقيق الحشد المطلوب من أجل بلوغها، خاصة وأن إحتدام الأزمات الإقتصادية المتتالية غير من سلم الأولويات وأعاد توجيه الموارد وغلب النظرة قصيرة الأجل على الإعتبارات طويلة الأجل. فالتعامل مع البطالة مثلا على أنها عرض لتخلخل في الأداء الإقتصادي، حجب عن الأبصار حقيقة أن البطالة تنشئ شريحة إجتماعية تتأثر بالكثير من الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية وتؤثر فيها، بحيث أن التعامل معها لا يمكن أن يقف عند حد توفير موارد توجه لخلق مزيد من الوظائف أو لتخفيف وقع التعطل على من يصابون به، بل يتجاوز ذلك إلى مراجعة مختلف أبعاد الظاهرة من خلال نظرة إلى التنمية الإجتماعية تتجاوز المدخل القطاعي المألوف، وتضع البعد الإجتماعي في صلب العملية التنموية ذاتها، سواء من حيث أسلوب إدراجه في إستراتيجيات التنمية، أو توفير أدوات ملائمة لتنفيذها، أو من حيث الإطار المؤسسي المسؤول عن التنسيق بين الأنشطة الموجهة إلى الجوانب الإجتماعية.

مؤتمر القمة الإجتماعية – إعتبارات عامة:

دفعت التوجهات سالفة الذكر المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة إلى إصدار قراره رقم 230/ 1991 في 1991/5/30 بتكليف الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء حول إمكانية عقد مؤتمر قمة عالمي حول التنمية الإجتماعية. وأيدت الجمعية العامة بقرارها رقم 139/46 في 1991/12/17 ذلك القرار داعية الدول الأعضاء للتعاون مع الأمين العام في هذا الشأن. وبناء على التقرير الذي قدمه الأمين العام أصدرت الجمعية العامة في 1992/12/16 قرارها رقم 92/47 بعقد القمة المذكورة في مطلع 1995، بإستضافة من الحكومة الدنماركية. وأشارت ديباجة القرار إلى الحاجة إلى تعزيز الشق الإجتماعي من التنمية المتواصلة، حتى يكون تحقيق النمو الإقتصادي مقرونا بعدل إجتماعي؛ وإلى ضرورة إنتهاج كل السبل والوسائل اللازمة للقضاء على تفشي الفقر ومن أجل التمتع بالحقوق الإنسانية، التي تشمل الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية كمجموعة مترابطة. كما أشارت إلى أن الفقر والبطالة والإندماج الإجتماعي هي قضايا وثيقة الصلة ببعضها البعض، لها وقع شديد بالأخص على الدول النامية، مما يدعو إلى تكثيف الجهود من أجل مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز تواصل التنمية في جميع المجتمعات، سواء على المستويات القطرية، أو من خلال تعبئة القدرات التي تملكها منظومة الأمم المتحدة، نظرا لما يمكن أن يسفر عنه التعاون الدولي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من تعزيز للسلام والأمن الدوليين. وحدد القرار مجموعة الأهداف التي يرجى أن تتناولها القمة الإجتماعية (أنظر الملحق رقم 1)، كما حدد القضايا التي يتوجب على القمة معالجتها في ثلاث قضايا رئيسية، هي **الإندماج الإجتماعي والفقر والتشغيل**. وطلب القرار المذكور (بند 14) من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة أن تضمن برامج عملها، الإعداد للقمة الإجتماعية، مع إيلاء عناية خاصة للأوضاع الإجتماعية في أقاليمها، لا سيما في الدول الأعضاء الأقل نموا، بما في ذلك صياغة مقترحات بشأنها، وإعداد تقرير متكامل يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وفي رسالة وجهها الأمين العام إلى اللجنة المعنية بإعداد ترتيبات عقد المؤتمر ألمح إلى أن القمة الإجتماعية سوف يتزامن عقدها مع إحتفالات الأمم المتحدة بمضي نصف قرن على إنشائها، وإلى أنها سوف تمثل ذروة الجهود المبذولة من أجل إعادة النظر في الأوضاع التي ترتبت على إنهيار ثنائية القطبية. وأضاف أن على القمة أن تستخلص منهجا شاملا يربط ما بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، يوفر لكل امرئ حقه في التنمية. فالعالم كله ينتظر ما تتمخض عنه القمة من دفع للعالم في وجهة جديدة.

وعلى سبيل الإعداد لهذه القمة بدأت الأجهزة المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص لجنة التنمية الإجتماعية، واللجان الإقتصادية الإقليمية – ومن بينها اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا – في بحث وإقتراح الموضوعات التي يمكن عرضها على القمة، وما يقتضيه ذلك من إجراء دراسات للتعرف على الجوانب المختلفة للموضوعات المعروضة على القمة، وعلى الأوضاع في الأقاليم المختلفة التي تعمل فيها اللجان الإقتصادية الإقليمية بالنسبة للموضوعات التي تتناولها القمة، وما توصي أن تتبناه بشأنها من قرارات، وما يستلزمه تنفيذها من برامج يتوخى فيها أن تحقق قدرا أكبر من التنسيق بين أنشطة مختلف وحدات منظومة الأمم المتحدة، وأن ترفع من فاعلية تلك الأنشطة. وكان أول ما لوحظ في هذا الشأن أن هناك عددا من القرارات التي سبق إتخاذها على المستوى الدولي، وأنه لا بد بالتالي من أخذها في الإعتبار والسعي إلى إعمالها بصورة أفضل. ويورد الملحق رقم (2) قائمة بعدد من القرارات ذات العلاقة بالتنمية الإجتماعية بوجه عام، وبموضوعات القمة الإجتماعية بوجه خاص. وتسعى الجهات المنظمة للمؤتمر إلى التوسع في نطاق المنظمات بين الحكومية التي تحشد جهودها خلال التحضير للمؤتمر لتشمل المنظمات الإقليمية، وهو ما يعني الترحيب بمساهمات من جانب مؤسسات العمل العربي المشترك، كجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية. ومن المأمول أن تتعاون هذه المنظمات معا في دراسة الأوضاع في الوطن العربي وصياغة الرؤى التي تضع أمام القمة خطوطا واضحة يسترشد بها، وتترك بصماتها على نتائجه.

وتنطلق التقارير الصادرة عن الأجهزة المنشغلة بالإعداد للقمة من عدد من الأمور التي بدأت تلقى قبولا عاما من مختلف الأجهزة. أول هذه الأمور النظر إلى التنمية الإجتماعية على أنها تستهدف زيادة طاقات capacities الناس على التمتع بحياة آمنة، وتزويدهم بما يلزم لتمكينهم من المشاركة مشاركة كاملة في نشاط المجتمع. وبعبارة أخرى فإن الأمر لا يقف عند عناية المجتمع أو الدولة بعدد من القضايا التي تحد من إستمتاع طائفة من البشر بعائدات تنمية، يغلب عليها الطابع الإقتصادي في الأساس، والتي قد يتخذ بعضها شكل تصحيح لمسارات التنمية وتصويب لبعض آثار لا بد من تقبلها تحقيقا لإعتبارات تحظى بأولوية مطلقة، كإعتبارات الرشد الإقتصادي وكفاءة تخصيص وإستخدام الموارد. بل يجب على الدراسات والمقترحات التي تصاغ بشأنها أن تقود إلى مزيد من مشاركة كافة شرائح المجتمع في عملية إنمائية توفر لهم الأمن والإستقرار في حياتهم. وينسجم مع هذا ألا تتوقف المقترحات عند مجرد توفير شبكات ضمان ومظلات أمان تعوض فئات تحرم بصفة عارضة أو أساسية من القدرة على المشاركة في نشاط المجتمع وفي ناتج التنمية، أو إنشاء أدوات لتقديم عناصر الرعاية التي تستهدف حمايتها، بل لا بد من العمل على تزويد هذه الفئات بفرص تقلل من درجة تعرضها vulnerability، وهو ما يعني تقليص إحتمالات إستمرار أو تكرار الظاهرة التي أدت إلى حرمانها من حقها المشروع. وحتى يتحقق هذا لا بد من توفر بيئة عالمية تتسم بالسلام والإستقرار، وتخلو من كل أشكال التمييز discrimination حتى تؤتي التنمية الإجتماعية القطرية ثمارها. وبنفس القدر، فإن سلامة هذه التنمية القطرية هي حجر الأساس في تهيئة المناخ الصالح لتحقيق الأمن والسلام على المستوى العالمي.

وأكدت تلك التقارير أيضا على ضرورة مراعاة الترابط القائم بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والديموجرافية للتنمية، ودعت إلى تجنب السير في طريق التنمية الإقتصادية بمعزل عن التنمية الإجتماعية، أو العكس. فحتى تتحقق فاعلية السياسات الإقتصادية لا بد من تفهم العوامل الإجتماعية وإستيعابها بالقدر الكافي. على الجانب الآخر يجب أن يراعى عند صياغة السياسات الإجتماعية توفير متطلبات إستمرارها من الوجهة الإقتصادية. على أن الأمر في إعتقادنا يتجاوز مجرد مراعاة البعد الآخر عند تناول أحد البعدين، إذ لا بد من التعمق في التعرف على العلاقات السببية والإرتدادية causal and feedback بين البعدين، حتى يمكن توفير الصفة الديناميكية التي يجب توفرها في نماذج التنمية حتى تجعل التواصل صفة أساسية تغني عن التدخل المستمر من أجل تصحيح مسارات من إنحرافات يعلم سلفا أن الأساليب المتبعة تقود إليها. على أن الترابط بين الأبعاد المختلفة لا يجب أن يتم على حساب الترابط بين مفردات التنمية الإجتماعية ذاتها، وما قد يكون لبعض هذه المفردات من آثار مضاعفة غير مباشرة multiplier effects تتعلق بالمجالات موضع إهتمام القمة. وينطبق هذا على الخدمات ذات الطبيعة العامة والأولية، مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والخدمات الإجتماعية العامة.

ويتجه الفكر أيضا إلى أن تتناول الدراسات التي تجرى حول الأوضاع في الأقاليم المختلفة توصيفا للتجارب العملية في مجالات التنمية الإجتماعية ونماذج من الأنشطة المتعلقة بها، بما يساعد على:

- تحفيز التعاون الدولي على المستويات الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف.
- المساعدة في تنفيذ سياسات إجتماعية تلائم الأوضاع القطرية وتتسم بالكفاءة والفاعلية، وفي صياغة إستراتيجيات تتيح لجميع المواطنين المشاركة في تفعيل تلك السياسات.
- وضع إستراتيجيات تتناول الغايات الرئيسية، وصياغة السياسات والخطوات التي تحظى بالأولوية في كل من الأوضاع العملية المختلفة وتعالج القضليا الجوهرية التي تشغل إهتمام المجتمع العالمي في مجال التنمية الإجتماعية، مع إيلاء عناية خاصة للدول الأقل نموا.
- خلق وعي دولي بأهمية تحقيق التوازن الضروري بين الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية، وأساليب تحقيق هذا التوازن ضمن بيئة صالحة للنمو ولتحقيق التنمية المتكافئة والمتواصلة، مع الأخذ في الإعتبار الأولويات القطرية.
- تقديم صيغ خلاقة للتفاعل بين الوظيفة الإجتماعية للدولة وآليات إستجابة السوق للحاجات الإجتماعية، وضرورة تواصل التنمية.
- التعرف على المشاكل المشتركة التي تعاني منها الفئات المهمشة والمغبونة إجتماعيا. والعمل على إدماج هذه الفئات في المجتمع، أخذا في الحسبان ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص لجميع أبنائه.
- صياغة برامج تكفل الحماية القانونية والنهوض ببرامج الرعاية الإجتماعية والإهتمام بالتعليم والتدريب لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والمغبونة.
- المساعدة في تمكين الخدمات الإجتماعية من الوصول بقدر أكبر من الفاعلية إلى الفئات الأقل حظا من المجتمع.
- التأكيد على الحاجة إلى تعبئة الموارد اللازمة للتنمية الإجتماعية على كل من المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والدولية.

المنهج العام المقترح للدراسات:

تسعى هذه المذكرة إلى إقتراح الأسس الفنية التي يمكن أن يلحظها خبراء تكلفهم اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا بإجراء دراسات من أجل الإعداد للقمة الإجتماعية. وأول ما يلاحظ في هذا الشأن أن الدراسات المذكورة لا بد أن تتناول المجالات الثلاثة التي نص عليها قرار الجمعية العامة بشأن القمة الإجتماعية، وأن تتحدد أبعادها وفقا للإعتبارات السابق بيانها. غير أنه لا يجب نسيان المناخ العام الذي يجري فيه عقد القمة من ناحية، والمواقف التي سبق أن إتخذتها مجموعات الدول المختلفة عند معالجة القضايا الإجتماعية خلال الإعداد لإعلان عقد التنمية الرابع للأمم المتحدة من ناحية أخرى. فقد بات من الأمور التي تردد على أنها من المسلمات أن العالم أصبح قرية كبيرة، ومن ثم تحولت النظرة إلى النظام الدولي من كونه مجموعة من العلاقات المتعارف عليها التي تربط بين منظومة من الأنظمة السياسية الإقتصادية الإجتماعية المتباينة، إلى نظام موحد تطبقه جميع الدول في آن واحد. فعلى الصعيد السياسي بدأت النظم الشمولية، بمختلف أشكالها التي تسترت وراء مجموعات من الغايات والشعارات، ظاهرها رفاهة المجتمعات التي أريد تطبيقها فيها وباطنها تغليف التعسف والبطش بالشعوب. ولقيت الدعوة إلى إقامة نظم ديمقراطية تحقق المطالبات المتكررة والمتناثرة بتوسيع قاعدة المشاركة، من حيث شمول جميع شرائح الشعوب في توافق لا تناحر، ومن حيث تناول قضايا الحياة كافة، وهو ما ردده المشتغلون بالتنمية بعد أن أكدت متابعاتهم وتقييماتهم المرة تلو الأخرى أن غياب المشاركة كان وراء الإحباطات التي أصبحت القاسم المشترك بين العديد من تجارب التنمية في العالم الثالث. وعلى الصعيد الإقتصادي كسبت الدعوة إلى الإقتصاد الحر مضمارا أرحب بإنتقالها من أنصارها إلى القائمين على شؤون نظم مركزية التوجيه والإدارة، لتسعى معظم الدول الآخذة بهذا النظام إلى تقبل ما رفضته أمدا طويلا، لتصبح دولا في مرحلة التحول transition. وهناك من يرى أن هذا التحول قد لا يقود بالضرورة إلى محاكاة كاملة للنظام الحر كما هو مطبق لدى أصحابه، خاصة وأن هناك فوارق واضحة بين أساليب التطبيق فيه تنطق بالتعددية أكثر مما توحي بالأحادية. غير أن الرأي السائد، والذي تتبناه المؤسسات الدولية وتعمل على إثبات صحته، هو أن الفلسفة الأساسية واحدة، وأن ما يمكن أن ينشأ من فروق، مرجعه مراعاة ظروف موضوعية هي بطبيعتها متغيرة، ومن ثم فهناك تصور بنموذج أساسي واحد، له من القواعد والأحكام ما يرجى أن يكون موضع قبول عام. وسواء صح هذا التصور أم أثبتت الأيام ضرورة تعديله، فإن مغزاه بالنسبة للموقف من قضية التنمية أصبح واضحا، ليس فقط من حيث الجزم بأنه لا تنمية ممكنة بدون إعادة هيكلة البنيان الإقتصادي وفق النموذج الواحد المطروح، بل التأكيد أن قواعد النموذج كفيلة بحد ذاتها بإحداث التنمية كسمة من سماته الجوهرية، ليصبح النموذج المذكور شرطا ضروريا وكافيا في آن معا.

وإذا كانت لدعوى الأحادية السياسية والإقتصادية مغزاها بالنسبة لمحتويات الدراسات المطلوبة، على نحو ما سنبين بعد قليل، فإن مد هذا الخط الفكري على إستقامته يقود إلى تصور أحادية في البعد الثالث للمجتمع، وهو البعد الإجتماعي. ففي خطابه الإفتتاحي لأعمال اللجنة التحضيرية للقمة الإجتماعية، أشار السيد جوان صومافيا، المندوب الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام لشؤون الإعداد للمؤتمر، والذي قام بالمشاورات الأولية حوله مع الدول الأعضاء، إلى أمله في أن تتمكن القمة الإجتماعية من أن تتيح للعالم فرصة بناء الإجماع الثالث اللازم لتحقيق التنمية والرفاهة على سطح كوكب الأرض، وهو الإجماع الإجتماعي الذي يمكن أن يكفل الإستمرارية والتواصل للإجماعين الأولين: السياسي (تحقيق الديمقراطية) والإقتصادي (إقتصاديات السوق)، وأن يجعل من الإخاء والتضامن جوهرا للعلاقات الإنسانية في هذه القرية الكوكبية مترامية الأطراف. فنجاح التنمية في القرن القادم يتوقف في رأيه على ثالوث الديمقراطية والكفاءة الإقتصادية والإندماج الإجتماعي. هذه النظرة، كغيرها من الجهود التي تتم على الصعيد الدولي تستهدف السلام العالمي والأمن والإستقرار كهدف تسعى إليه الإنسانية جمعاء، وهو أمر تناقصت إحتمالات تهديده إلى حد كبير بإرتفاع مساحات التفاهم بين أطراف الصراع الدولي، وإنتهاء الحرب الباردة، وتسارع التقارب في الأنظمة السياسية والإقتصادية. غير أن هذا لا يجب أن ينسينا البعد الرابع من أبعاد الحياة المجتمعية، وهو البعد العسكري المرتبط بالمفهوم الأمني القومي. ففي معرض تأكيده على البعد الإجتماعي، أكد صومافيا على أن الحديث عن القضايا التي تتناولها القمة الإجتماعية يتطلب إشاعة قدر أكبر من الإحترام لكرامة الإنسان، وإبداء إعتزاز أفضل بالإنسان بغض النظر عن موقعه الإجتماعي. ونشير في هذا الصدد إلى الدعوة التي بدأت تردد مؤخرا، بعد أن تناقصت الحاجة إلى الترسانة العسكرية الضخمة لدى مراكز القوة في النظام العالمي، والتي عبر عنها التقرير الأخير للتنمية البشرية (1993) الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بقوله أنه لا بد من أن تؤكد المفاهيم الجديدة للأمن على **أمن الناس لا أمن أرض الدول**، وهو ما يؤسس للدعوة إلى إعادة توجيه الإنفاق من وجهات عسكرية إلى أغراض تنموية تستهدف رخاء البشر. ولسنا هنا بصدد مناقشة مدى وجاهة هذه الدعوة أو الشروط الواجب توفرها لكي تحقق المضمون السامي الذي تستند إليه، ولكن ما يعنينا أمران: الأول أن أمن البشر هو في جوهره أمن إجتماعي، الأمر الذي يوضح الدواعي التي حفزت المجتمع الدولي إلى قبول أهداف القمة على النحو الذي تقرر، مخاطبا كل أسباب الحرمان من المشاركة في التنمية جهدا وإنتفاعا. ومن ثم فإن المفهوم الأمني يجب أن يأخذ حظه اللائق في الدراسات التي تجرى، مع إيضاح الكيفية التي يؤدي تحققه بالنسبة للأفراد والجماعات المعنية، إلى إحلال السلام والإستقرار ومن ثم الأمن على المستويين القطري والعالمي. الثاني أن التغيير في المفهوم الأمني يمكن أن يخلص قدرا كبيرا من الموارد وأن يزيل كثيرا من القيود التي كانت تقف في سبيل التنمية، لا سيما في بعدها الإجتماعي، ويصبح في الإمكان إقتراح وتقبل أدوات جديدة للتعامل مع الظواهر الإجتماعية، أو زيادة فاعلية أدوات لم تلق من قبل حظها من النجاح، بفضل التغير الحادث في البعد الأمني.

غير أننا إذا عدنا إلى فكرة أحادية النظرة الإجتماعية، وجدنا أنه بينما كانت الدول مستعدة للإستجابة إلى دعاوى تحقيق قدر أكبر من التماثل في الجوانب الإقتصادية، بإعتبار أنها تخاطب الأدوات المادية التي تقبلتها البشرية من أجل إشباع حاجاتها المختلفة، ولكون التعامل الدولي معها يتم عبر الحدود ويمثل جزءا جوهريا من العلاقات الدولية المتعارف عليها، وإن إختلفت الرؤى بشأن مدى قبول أحكامها بصفة نهائية، ومن ثم السعي إلى التفاهم حول إعادة صياغتها أو إبتكار آليات لتصحيح بعض الآثار السلبية التي تترتب عليها، والتي تتضمن الكثير من أدوات إعادة التوزيع، إلا أن الدول كانت دائما واضحة في إصرارها على الحفاظ على سيادتها، وتجنب الدخول في أمور تعتبر من صميم شؤونها. وإذا كانت القوى الإقتصادية العالمية قد إستطاعت أن تفرض قدرا أكبر من إعادة صياغة مفهوم السيادة بالنسبة للنظام الإقتصادي الجدير بالتطبيق قطريا، ليكون أقدر على التعامل مع الآليات التي فرضتها القوى الإقتصادية المهيمنة، فإن هناك قدر أكبر من المقاومة عند تعلق الأمر بالنظم السياسية، وهو ما ظهر جليا في العديد من المناقشات الدولية كتلك المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، الأمر الذي أعطى الإعتبارات الإقتصادية وزنا أكبر لأنها بدأت تلعب دورا هاما في تطويع الإرادات السياسية. وبدت ظاهرة مماثلة عند مناقشة القضايا الإجتماعية والبشرية أثناء صياغة عقد التنمية الرابع، إنتهت إلى تمييع كثير من الإجراءات التي كان يرجى لها أن تكون أشد حسما وأكثر كفاءة في التعامل مع القضايا الإجتماعية ومتطلبات التنمية البشرية. وإذا كان من الممكن تصور إمكانية التجاوز عن تفاوتات في معدلات وأنماط الأداء الإقتصادي، على أمل معالجتها من خلال عمليات إعادة التوزيع على المستويين المحلي أو الدولي، فإن الأمر يختلف بالنسبة للقضايا الإجتماعية (والسياسية) حيث لا بديل عن وصول التنمية إلى كل فرد مباشرة، وهو ما يجعل من العسير الحديث عن تعاون دولي ما لم يكن هناك تقبل على المستوى القطري لرؤى الأطراف المشاركة في هذا التعاون لأسس التعامل مع الظواهر الإجتماعية. وحتى لا تحول الإختلافات في الرؤى دون الوصول إلى قدر كاف من مساحات الإتفاق، وحتى لا تتحول القمة إلى سجال حول حدود السيادة ونقاش لجدارة النموذج الذي يساق كثالث ثلاثة لا مناص من قبولها كحزمة تسلم بها كل التجارب الإنسانية، فإنه من المفيد، بل ومن الضروري أن توضع تحت أنظار القمة دراسة وافية عما يمكن تسميته البعد الثقافي والحضاري للحياة الإنسانية. ومن الطبيعي أن تصدر هذه الدراسة عن الإقليم الذي كان مهدا للأديان السماوية الثلاثة، وموئلا لحضارات صقلت معارف الإنسان وهذبت سلوكياته، وتفاعلت، وما زالت، مع حضارات أخرى في الشرق والغرب، تعيش معنا اليوم صور متجددة لها. وفي إعتقادنا أن مثل هذه الدراسة لها ضرورة من عدة أوجه: فهي تجنب القمة مواطن خلاف لا طائل منه؛ وهي تسهم في التخفيف من غلواء النظرة الأحادية التي تتناقض داخليا، من حيث أنها تدعو لأحادية أنظمة جوهرها التعددية؛ كما أنها تمكن حماة الإسلام من عرض الصورة الحقيقية التي تعمل قوى سيئة الطوية على مسخها، وإستلهام ما يحفل به الدين السمح من أدوات ناجعة للتعامل مع القضايا الإجتماعية، المطروح منها على القمة الإجتماعية وغير المطروح. ولذا فسوف نضيف هذا البعد الرابع إلى الأبعاد الثلاثة التي سوف تدور حولها القمة.

وإذا كانت القمة هي المقصد الذي توجه إليه الدراسات موضوع هذه المذكرة، فإن علينا أن نتذكر عدا من الأمور التي يمكن أن يكون لها إنعكاسات هامة على تلك الدراسات:

- القضايا المطروحة لها وزنها الكبير داخل إهتمامات الأقطار المختلفة. ومن ثم فإن التعبير عن الأوضاع والمقترحات الإقليمية يستحسن أن يكون معززا بإيضاح القضايا التي يقتصر طابعها المشترك على عدد من الدول العربية، سعيا إلى إيجاد حلول تتضافر فيها الجهود الدولية مع الجهود الإقليمية والقطرية للمشاكل ذات الخصوصية القطرية أو الجزء إقليمية.
- من المتوقع أن تتشارك بعض التجارب العربية مع تجارب إقليمية أخرى. ومن المفيد إيجاد قاعدة أوسع لتأييد وجهة النظر العربية ببيان نواحي التشابه مع تلك التجارب، وإيضاح إلى أي حد يمكن الإستفادة مما طبقته من حلول وما ترتب على تلك الحلول من نتائج أو آثار، سلبية كانت أم إيجابية.
- وإذا كان العرض على قمة تشارك فيها جميع الدول يجعل حوار القمة أميل إلى التركيز على القضايا ذات الطبيعة العامة، وعلى ما يمكن أن تقود إليه الإجراءات التي تمارسها دول أو أقاليم معينة من تضخيم بعض المشاكل المحلية، وعلى الحلول التي يمكن طرحها بأمل حشد التضامن والتكافل الدوليين من أجل تيسير الجهود الإقليمية والمحلية، فإن الأصل في الجهد هو ما تتبناه الدول المعنية من إجراءات. ولذلك فإن الطابع الأساسي للدراسات يجب أن ينصب على هذا الجانب الأخير، ليس فقط لمعاونة الدول العربية على إستيضاح الرؤية بأعين مجردة عن الهوى السياسي أو الإنحياز الإجتماعي، بل ولأن قدرة الإقليم (العربي) على إقناع المجتمع الدولي بأداء المرجو منه تتوقف على إقناعه أولا بصحة تشخيصنا للمشاكل وصدق عزمنا على إيجاد الحلول لها، حتى لا يظهر في المؤتمر من يتعلل بأن المشاكل محلية في جوهرها، ذاتية في حلولها، موجدا بذلك مخرجا للتحلل من مساهمات يراد من المجتمع العالمي أن يلتزم بها.
- ويفرض هذا واجبا أساسيا على اللجنة الإقتصادية والإجتماعية بأن تقوم بمتابعة ما تتمخض عنه الدراسات من مقترحات على المستوى الإقليمي، فضلا عن صياغة الإعلان الصادر عن إقليمها إلى المؤتمر، ثم متابعة تنفيذ ما يتوصل إليه من مقررات، على المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

- وإذا كانت الدراسات تلتزم الحيدة والموضوعية والواقعية، فإن هذا بحد ذاته قد ينشئ قدرا، قليلا أو كثيرا، من المقاومة القطرية لطرح بعض مقولاته علنا. من جهة أخرى فإن كون الأمر في القمة معقود لرؤساء الدول يجعل من المهم أن تصل إليهم الحقائق مجردة ومسندة إلى وقائع لا سبيل إلى إنكارها، حتى يتولوا عرضها على القمة بمصداقية وحماس كافيين. والمشاهد أن جزءا من المقاومة السياسية يعود في حقيقته إلى مقاومة التكنوقراط أنفسهم خشية على إهتزاز مكانتهم المحلية. ولذلك فإن الجهد الأساسي في الدراسات يجب أن ينصب على الأمور التي تثير أقل قدر من الخلاف، وأن تتحاشى الإغراق في التفاصيل على نحو قد ينحرف بالمناقشات بعيدا عن وجهتها الأساسية. إلى جانب ذلك فإن القدرة على التمسك بالحقائق تتوقف إلى حد كبير على ما تقود إليه صياغتها من مقترحات تقتنع الأطراف القطرية والإقليمية والدولية بالمشاركة في تنفيذها.
- وإذا كانت القاعدة العامة التي يرجى إتباعها هي مراعاة الترابط بين الجوانب المختلفة للتنمية عامة، والتنمية الإجتماعية خاصة، فإن فاعلية التحليلات والمقترحات بشأن كل من القضايا موضع إهتمام القمة ترتفع كلما كانت مركزة بصورة صريحة وواضحة في الموضوع الخاص الذي تعالجه. ويضع هذا عبئا خاصا على معدي الدراسات من حيث القدرة على تجريد موضوع الدراسة من التشابك مع القضايا الأخرى، ليس بقصد تجاهل هذا التشابك، بل بغرض إيضاح الأبعاد الفعلية لتلك القضايا ومدى فاعلية الحلول المقترحة. ومن المفيد في هذا الصدد أن تبدأ دراسة قضية معينة بإيضاح جوانب التداخل مع القضايا الأخرى، لكي تدعها جانبا إلى أن تأتي مرحلة إعداد المقترحات حيث يمكن بيان إنعكاساتها الإيجابية أو السلبية على القضايا الأخرى، فضلا عن توظيف إمكانيات بعض الشرائح موضع عناية المؤتمر في حل مشاكل قضايا الشرائح الأخرى. ويتولى البيان العام الذي يقدم للقضايا المختلفة التأكيد على نواحي التداخل وإمكانيات توظيفها لزيادة فاعلية المقترحات المقدمة.

في ضوء ما تقدم يمكن تحديد أقسام الدراسات الرئيسية على النحو التالي، أخذا في الإعتبار أنه عند مناقشة كل موضوع سوف نشير إلى الدراسات المساندة لها:

1- تحديد أبعاد المشكلة في المنطقة العربية: حتى يمكن تحديد مجال الدراسة وفقا لما تقدم فإنه من المهم البدء بإيضاح المفاهيم السائدة، وما يترتب على تطبيقها من تحديد أبعاد المشكلة في المنطقة العربية، أخذا في الإعتبار الإختلافات التي قد تميز مجموعات من الدول العربية عن بعضها البعض، وما يبدو مشتركا مع أوضاع أقاليم أخرى. هذه المناقشة للمفاهيم تقود إلى أمور أربعة: أولها الوضع السائد للمشكلة، وما يتعلق بذلك من مؤشرات توضح حجمها بشكل عام. الثاني هو التطور المحتمل للظاهرة موضع الدراسة في ضوء التطورات المتوقعة لمسيرة التنمية في السنوات المقبلة، ومناقشة مدى إعتمادية التقديرات المستمدة من تنبؤات تعدها جهات لها وزن في الفكر العالمي، مثل أجهزة الأمم المتحدة، أو البنك الدولي، أو منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD. الثالث هو عرض للإجراءات التي صيغت في الماضي للتعامل مع المشكلة في التجارب القطرية المختلفة، وبيان عناصر النجاح والفشل المشتركة والخاصة بأقطار بعينها. الأمر الرابع هو العلاقة بين المشكلة موضع الدراسة والمشاكل الأخرى التي تتناولها القمة، لا سيما في المرحلة المقبلة، وفقا للقاعدة الأخيرة أعلاه.

2- تحليلها على المستوى المحلي (القطري): بعد هذا التعريف بالمشكلة وأبعادها الحالية والمتوقعة يجري تحليلها على المستويين المحلي والدولي. فعلى المستوى المحلي هناك حاجة إلى مناقشة إستراتيجيات التنمية المطبقة في دول الإقليم، ومدى كفاءة هذا الإستراتيجيات في التعامل مع الظواهر الإجتماعية في السابق، ومدى قدرتها على مخاطبة التغيرات المتوقعة فيها خلال المرحلة المقبلة. والأرجح أن تشهد الإستراتيجيات العامة للتنمية تعديلات قد تكون ذات شأن كبير، نتيجة للتطورات في الظواهر الحياتية، وللتغيرات في النظم السياسية والإقتصادية السابق الإشارة إليها. كما قد تنعكس تلك التعديلات على مسار المشكلة موضع الدراسة، وكذلك على الأدوات المستخدمة في التنمية، والأطر المؤسسية والنظم الإجتماعية التي تعيد تشكيل العلاقات بين الفرد والدولة والمجتمع، وتنطوي على تغير في أدوار كل منها، ومن ثم في الأدوات التي يمكن التعامل بها مع الظواهر الحياتية المختلفة. ويؤخذ في الإعتبار التراكم المعرفي الذي شهدته السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الإهتمام على نطاق واسع بالجوانب البيئية والبشرية للتنمية والتفاعل بينها، وتأثير كل ذلك على الجوانب الإحتماعية موضع الدراسة. وتشير الحوارات التي دارت مؤخرا حول هذه الجوانب في محافل عربية عديدة إلى أن هناك الكثير الذي يجب إجراؤه حتى يمكن تعظيم الإستفادة من ذلك التراكم، لا سيما في أوساط متخذي القرار. ومن المفيد تلخيص ما دار في تلك الحوارات وعرض ومناقشة نتائجها.

3- تحليل المشكلة على المستويين الإقليمي الدولي: صدر على هذين المستويين العديد من الإعلانات العالمية وعقدت مواثيق إقليمية ودولية إستهدفت نواح مختلفة من التنمية عامة، والتنمية الإجتماعية بوجه خاص (أنظر مثلا الملحق رقم 2). وتضمنت تلك الإعلانات والمواثيق إستراتيجيات يجري تبنيها قطريا ودوليا، يتفرع عنها خطط عمل تقترح البرامج والسياسات القطرية ذات الطبيعة المشتركة، وتنظم الإجراءات التي تكفل تحقيق تعاون دولي يزيد من فاعليتها ويخفف أعباءها على الدول المعنية، لا سيما الأقل نموا والأدنى دخلا. وفي ضوء تلك المواثيق والإعلانات، ووفقا لقرارات المجالس المختصة، جرى رسم برامج عمل للمنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق التعاون في مجالات التنمية الإجتماعية

ولتبادل الخبرات والمعونات التي إتخذت في كثير من الأحيان شكل مساهمات فعالة في برامج قطرية ومشاريع محلية موجهة لتخفيف حدة مشاكل معينة، بما في ذلك إقامة مؤسسات متخصصة ورفع كفاءة الأداء فيها. ومن المفيد إستعراض هذه الجهود وتقييم نتائجها، وبيان عوامل النجاح والفشل فيها، وإحتمالات بقاء هذه العوامل فاعلة في المستقبل أو تغيرها بفعل التغير المستمر في الأوضاع العالمية. هذا التقييم له أهميته من ثلاثة زوايا: الأولى أن التجديد في الفعل الإنساني لا يعني إنقطاعا عن الماضي بل يستمد جدواه من البناء عليه والإضافة إليه. الثانية أن بعض الجهات المدعوة إلى المساهمة مع الأقطار في إيجاد حلول لمشاكلها تعيد النظر فيما تقدمه في ضوء تقييمها لجدوى ما قدمته من قبل ومصداقية الجهات المستفيدة آخذة في الإعتبار تطور أوضاعها الخاصة ومسؤولياتها المستجدة. ومن المهم أن نتذكر أن العالم يمر الآن بمرحلة تحول هامة في إتجاهات المعونات الدولية وحجومها وشروطها، خاصة بعد إنتشار فكرة الأحادية التي سبقت الإشارة إليها، وزيادة التداخل بين الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية من هذا المنظور. أما الزاوية الثالثة فهي أن التعاون الإقليمي والدولي يسهم بقدر أو آخر في التخفيف من حدة المشاكل بحيث يجعل المؤشرات التي تستخدم في قياس المشكلات والتعبير عن مدى أهميتها تقيس في حقيقة الأمر المتبقي من تلك المشكلات بعد ما أمكن حله من خلال البرامج القطرية والمعونات الخارجية. ومن المهم التعرف على الجانب الذي أسهمت فيه المعونات الإقليمية والدولية حتى يمكن التوصل إلى الوقع الحقيقي للمشكلات، وهو ما قد يتطلب تقدير ما كان يمكن أن يترتب على غياب التعاون الدولي من إعادة تخصيص للموارد وفقا للأولويات التي سادت في ظل وجود المعونات. ويساعد هذا على تقدير مدى تمكين المعونات الدول المستفيدة من حل مشاكلها ورفع درجة إعتمادها على النفس في إستمرار التعامل معها، أو ربما حدوث العكس بخلق نوع من التواكل على تلك المعونات وتراخ في البحث عن بدائل ذاتية وفي السعي إلى سد منابع المشاكل.

4- تقييم الإتجاهات التي ينتظر أن تسود القمة العالمية: يرتبط بالتقييم السابق بعد رابع يتعلق بتقييم الإتجاهات التي ينتظر أن تسود القمة العالمية، يساعد على تبصير الرؤساء المشاركين بما يمكن أن يواجهوه نتيجة لطبيعة المشاكل التي تعاني منها الأقاليم الأخرى ولتوجهات الأطراف ذات الثقل في صنع القرارات الدولية. فالقضايا المطروحة على القمة تتباين أبعادها في الدول والأقاليم المختلفة. وهناك إرهاصات تشير إلى ما يمكن أن تتخذه تلك الأطراف من مواقف مؤيدة للرؤى العربية أو متعارضة معها. وخلال عمليات التحضير للقمة يجري تشاور وتبادل للآراء والمذكرات والتقارير المعبرة عن إهتمامات وتوجهات ممثلي الدول والمنظمات المشاركة، وهو ما يمكن أن توافي به اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا معدي الدراسات أولا بأول حتى يأخذوه في الإعتبار. كما أن اللجنة تستطيع عند إعداد مشروع الإعلان العربي أن تصوغه على النحو الذي يعطيه فرصا أفضل للقبول الدولي.

5- الآثار التبادلية بين الأوضاع العربية والعالمية: وتنتهي الأقسام السابقة من الدراسة إلى إستنتاجات تبين مغزى الإعتبارات التي سبقتها والخاصة بالأوضاع في الدول المعنية أو في الإقليم العربي في مجمله، بالنسبة للمجتمع العالمي، و إنعكاساتها على السلام والإستقرار فيه وإزدهار شؤونه. ففي ظل التشابك المتزايد بين أطراف المعمورة، تتداعى سائر الأعضاء لما يصيب أي عضو فيها، والعالم العربي يمثل عضوا بارزا في الجسد العالمي. وجزء مهم من القدرة على إقناع الرأي العام العالمي بالرؤية العربية يستند إلى وضوح ما يعنيه إصلاح الأوضاع العربية من خير يعود على العالم في مجمله. ويتطرق هذا القسم إلى بيان مغزى ما تؤدي إليه الآثار على المنطقة العربية المترتبة على تحولات في الأوضاع والتوجهات الدولية والإقليمية الأخرى من إنعكاسات على الأوضاع في الأقاليم الأخرى ذاتها. فالإجراءات والمواقف التي يتخذها الإقليم الأوروبي مثلا من قضايا كالتشغيل والتمايز الحضاري والثقافي، ومن أحداث تجري على الأراضي العربية على نحو يسفر عن تحيز إلى فئات دون أخرى، لها عواقبها بالنسبة للتماسك الإجتماعي العربي، يمكن أن ينعكس على المجتمع الأوروبي ذاته الذي بدأ يقلق من أثر التعصب العنصري على تماسكه الداخلي.

6- المقترحات بالحلول والإسهامات العربية: وبناء على كل ما تقدم تجري صياغة المقترحات التي يرجى طرحها بإسم المجموعة العربية بشأن القضية موضع الدراسة، والتي لا تتوقف بطبيعة الحال على مجرد ما هو مطلوب إجراؤه للنهوض بالأوضاع العربية، سواء على المستويات القطرية أم ما هو مأمول من المستويين الإقليمي والدولي، بل وأيضا ما يمكن أن يقدمه العالم العربي إسهاما في القضايا العالمية. فالتمثيل العربي لا يذهب إلى القمة للحصول منها على عون من باقي العالم فحسب، بل هو يذهب ليبلور موقعه العالمي أخذا وعطاء. وفي هذا السياق يستفاد من الأقسام التي تعرضت لتقييم مشاكل ومواقف الأقاليم الأخرى، ويجري إستباق الطرح الذي يمكن أن يضع الدول العربية في موقع دفاع تجاه الأقاليم الأخرى أو إختلاف معها، لا سيما أقاليم العالم الثالث. وقد يكون من المناسب أن يعطى إهتمام للمنطقة الأفريقية، ويجري تنسيق مع الأقاليم الأخرى لا سيما مع منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، أخذا في الإعتبار التغيرات السريعة والمواتية التي تتعرض لها دول جنوب وشرق آسيا. ومن المتوقع أن تظهر حاجة إلى التنسيق بين المقترحات للموضوعات المختلفة، وهو أمر يترك إلى الجهاز الفني للجنة الإقتصادية لغربي آسيا، خلال المراجعة النهائية للدراسات قبل إقرارها وإحالة معالمها الرئيسية إلى إعلان عربي يطرح على القمة العالمية.

الإندماج الإجتماعي:

تصدر الأهداف الثلاثة التي تبناها قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة بشأن القمة الإجتماعية (أنظر الملحق رقم 1) هدف يتعلق بتعزيز التماسك الإجتماعي social cohesion، أو الإندماج الإجتماعي social integration، حيث نص على:

"تعزيز الإندماج الإجتماعي، وبخاصة بالنسبة للفئات المغبونة والمهمشة من المجتمع."

وأشارت الوثائق المتعلقة بالإعداد للمؤتمر أن الفئات المغبونة والمهمشة المقصودة، تشمل على وجه الخصوص النساء والأطفال والمعوقين والمسنين، وهي فئات سبق أن صدرت بشأنها إعلانات وخطط عمل دولية (أنظر الملحق رقم 2)، مما يعني أن صدور الإعلانات المذكورة في مناسبات متفرقة، أو التأكيدات عليها التي وردت في الإعلانات المعنية بالتنمية بشكل عام كإعلانات عقود التنمية الأربعة للأمم المتحدة، لم تعد كافية لبلوغ الأهداف التي توخاها المجتمع الدولي منها، فباتت هناك ضرورة لمقاربة من نوع مختلف لها وفقا للأسس التي أشرنا إليها أعلاه. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القائمة لا تقتصر على الفئات الأربع المشار إليها، بل يضاف إليها فئات أخرى يكون لها وزن في بعض المجتمعات، كالأقليات العرقية التي تتعرض إلى معاملات تمييزية، واللاجئين الذين تفاقمت مشاكلهم مع تعدد دواعي اللجوء وبلوغ الظاهرة حدودا إستدعت في كثير من الأحوال إتخاذ إجراءات تعسفية أضافت إلى معاناتهم التي ترتبت على الإضطرار إلى اللجوء إلى مجتمعات أخرى غير المجتمعات التي لفظتهم رغم إنتمائهم الأصيل لها. بل إن اللجوء إلى الخارج يبدو أملا أمام الفئات المرحلة displaced داخل موطنها، وهو ما ينطبق غالبا على أقليات هي أصلا بين الفئات المغبونة أو ربما المضطهدة. يضاف إلى هذه الفئات فئة أخرى هي فئة المهاجرين التي كانت لها وظيفة تاريخية في بناء مجتمعات تشكو من إختلالات واضحة بين الموارد المادية والموارد البشرية، وهي وظيفة بدأت تضمحل في معظم دول المهجر، وتحل محلها معاملة عنصرية تأخذ أحيانا شكلا صريحا يصل حد التصفية الجسدية تكسب الحركات السياسية المنادية بها تأييدا شعبيا أوسع، وتأخذ أحيانا أخرى شكل تمييز واضح في حقوق عنصر العمل في الإنتقال، على المستويات الإقليمية والدولية، تؤيده تفسيرات ملتوية لمواثيق دولية ظاهرها تحرير التدفقات الإقتصادية تتيحها الإمكانيات التي خلقتها التطورات التكنولوجية في عصر المعلومات والإتصالات.

ونظرا لأن كلا من الفئات المعنية تلقى معاملة خاصة بها سواء من حيث الممارسات التي أدت إلى حرمانها أو الإجراءات التي تستهدف إعادة إدماجها في المجتمع القطري، فإنه من الأفضل إجراء دراسة خاصة بكل منها وفقا للإطار العام المقترح في القسم السابق، بعناصره الستة. أما الدراسة العامة لقضية الإندماج الإجتماعي فيمكن النظر إليها على أنها دراسة تجميعية، ليس فقط لما تتمخض عنه دراسات الفئات المشار إليها، بل تأخذ في الإعتبار متطلبات إدماج الفئات الأخرى التي تفرد لها دراسات خاصة، ونقصد بها الفقراء والمتعطلين. يذكر في هذا الصدد أن ظاهرة "الفقر" تؤرق فكر الكثيرين، إلى حد أن فريق الخبراء الذي دعته اللجنة التحضيرية للمؤتمر إلى تلخيص الخبرة المتوفرة بشأن البحوث التحليلية المتاحة والأدوات المستخدمة في معالجة الظواهر التي ستتناولها القمة، أعطى في تقريره عن الإجتماع الذي عقده في لاهاي (هولندا) خلال الفترة 27/9-1/10/1993، وزنا بارزا لما تتمخض عنه ظواهر التفكك الإجتماعي من إصابة الفئات المغبونة بالفقر. ونود أن نؤكد بادئ ذي بدء أن الفقر المادي قد يكون نتيجة غير مرغوبة تعاني منها الفئات المقصودة بالبعد الذي نحن بصدده، إلا أن هذا ليس هو المقصود عند الحديث عن الإندماج الإجتماعي: أسباب إفتقاده ومتطلبات إستعادته. من جهة أخرى فإن التعرض للشرائح أو الفئات المعنية عند دراسة هذا الجانب لا يجب أن يتطرق إلى كل ما تتطلبه رفاهة الفئات المعنية، والتي قد تتضمنها المواثيق التي عددناها في الملحق (2) أو التي تعنى بها منظمات متخصصة في شؤونها، وإن كان الهدف من دراسة قضايا الإندماج الإجتماعي هو بحث سبل تحقيق رفاهة الجميع بما في ذلك الفئات المعنية.

علينا إذا أن نتذكر أن هذا التمرين كله يجري في إطار الحديث عن التنمية الإجتماعية، ليس فقط بحد ذاتها، بل كمدخل إلى التنمية بشكل عام، وهو ما يجعل الشاغل الأساسي هو إعادة بناء **التنظيم المجتمعي** social organization على نحو يوفر متطلبات تحقيق مشاركة جميع فئات المجتمع في التنمية جهدا وعائدا، بحيث لا يؤدي تدني العلاقات بين هذه الفئات إلى إهدار في قدرات المجتمع على النمو، بما قد يعقبه من آثار سلبية أخرى على المجتمع العالمي. ويعتبر هذا إستكمالا للنظرة إلى التنمية وفق المدخل الإقتصادي، التي تعنى في المقام الأول بتصحيح وتدعيم البنية الإقتصادية (لا سيما الإنتاجية) التي تحسن إستخدام البشر كمورد إنتاجي، من أجل تزويد الإنسان بثمار جهده على أكفأ الوجوه. فقد ثبت أن هذه النظرة قاصرة، وتحتاج إلى مكمل لها لبواعث تنسب عادة إلى إعتبارات خارج النظرة الإقتصادية المحض، كإعتبار العدالة الإجتماعية. إن هذا التطوير هو لب التنمية البشرية، التي يتزايد الإدراك حاليا بأبعادها المختلفة والمترابطة، والتي تتشابك بشكل عضوي مع التنمية الإقتصادية، من حيث أن كفاءةعمل المؤسسات الإقتصادية وسلامة تدفق المتغيرات الإقتصادية يتوقفان على النهوض بالبنية الإجتماعية بما يجعلها قادرة على التعامل في تناغم تام من أجل تحقيق الأهداف المجتمعية التي تصاغ وفق دالة تفضيل مجتمعية لا يمكن بناؤها إلا في ظل إندماج إجتماعي صحي. يتميز هذا الإندماج عن مفهوم الإستقرار الإجتماعي، بأن الإستقرار الناجم عنه ليس إستقرارا سلبيا، وهو الإستقرار الذي يعنى تسليما من جانب الفاعلين الإجتماعيين بالوضع القائم، قوامه أنه حتى لو رأي البعض جدوى في تغييره فإنهم لا يحاولون إحداث التغيير لأنهم لا يملكون القدرة

على إحداث التغيير المطلوب، أو يخشون أن تأتي رياح التغيير بغير ما تشتهي السفن. مثل هذا النوع من الإستقرار يمكن أن يحدث مثلا في حالات الإدماج القسرية coercive التي تقوم بها سلطة مستبدة في نظام شمولي، أو الطبقية hierarchical التي تتحكم فيها فئة أو طبقة معينة في تعيين مسار التنمية وتحديد أسلوب توزيع عائدها، على نحو يؤدي إلى إسكات الفئات المغلوبة على أمرها. فمثل هذا الوضع أقرب في مضمونه إلى التوازن الإقتصادي قصير الأجل، المبني على تحقيق نهاية عظمى مشروطة، يتمنى الكثيرون تجاوزها لولا ما تفرضه الشروط المحققة لها. فإذا أجاز التحليل الإقتصادي إقامة علاقة بين عدم الرضا عن الشروط وبين أسلوب العمل على تغييرها في فترة لاحقة، أصبح النموذج ديناميكيا، يحتمل حدوث توازن لاحق عند مستوى أفضل، ولكنه يحتمل أيضا تقلبا مستمرا (دوريا) أو حركة إنفجارية لا تصحح إلا من خارج النموذج. وإذا كانت النماذج الإقتصادية تسعى إلى صياغة شروط حركة ديناميكية مطردة النمو تحقق مفهوم التواصل الذاتي self-sustained الذي يغني عن دفعات خارجية مستمرة تصحح المسار، فإن المستهدف من الإندماج الإجتماعي أن يكون المجتمع قادرا على توفير متطلبات تماسك مختلف فئاته خلال حركته الدائمة، بدون سعي أي منها إلى إنتهاز فرصة الحركة لتغيير قواعد التنظيم المجتمعي على نحو تعسفي. ومن المعلوم أن الظواهر الحياتية الأخرى، بما فيها الظواهر الإقتصادية تؤثر في الوضع النسبي الفئوي، ومن ثم فإن سلامة التنمية في إطارها الكلي تتوقف على سلامة التنمية الإجتماعية التي بدونها يحدث تمرد على النظام السياسي أو النظام الإقتصادي، أو الإثنين معا.

ويثير هذا حاجة إلى تحديد المعايير التي تندرج تحت عنوان الإندماج الإجتماعي كأحد جوانب التنمية الإجتماعية. وعند تعرضهم لهذه القضية، قام الخبراء في التقرير المشار إليه أعلاه بالتمييز بين ظاهرتي الإستبعاد exclusion التي قد تقف عند حد إستبعاد إحدى الفئات من أحد أوجه النشاط البشري، والتهميش التي تعني إستبعادا من مختلف أوجه الحياة، وهو ما يعني أنه ليس كل إستبعاد تهميشا. إلا أنه من الأفضل أن تتحدد المعايير على النحو التالي:

- أن تكون الفئة مستضعفة أو معرضة vulnerable، وهو ما يغلب أن يكون مرجعه صفات ذاتية (جسدية في الغالب) تجعلها غير قادرة على الدفاع عن حقوقها، أو عاجزة عن المشاركة التامة في كل أنشطة المجتمع، بصفة مؤقتة، كما هو الحال بالنسبة للأطفال، أو بصفة دائمة كما هو شأن المعوقين.
- أن تكون الفئة مغبونة disadvantaged، وهو ما يترتب عادة على خصائص الفئة ذاتها أكثر من إنطباقه على أفرادها، كأن تكون الفئة غير قادرة على المشاركة الكاملة أو الإستفادة التامة من أنشطة المجتمع، بسبب عوائق مؤسسية راسخة تعود إلى إعتبارات مجتمعية، كما هو الحال بالنسبة للأقليات، أو قصور في عناصر الأداء الإقتصادي، وهو ما يدعو إلى إفراد معالجات خاصة للفقراء والمتعطلين.
- أن تكون الفئة مهمشة marginalized نتيجة لممارسات إجتماعية تمييزية ضد فئة بعينها، ليس بسبب عجزها عن المشاركة في النشاط المجتمعي، بل لممارسة معاملات تمييزية dsicrimination ضدها من جانب الفئات الفاعلة في المجتمع، تؤدي إلى إستبعادها أو حرمانها من نمط الحياة الذي تعيشه هذه الأخيرة، سواء لأسباب إجتماعية كما هو الحال بالنسبة للنساء واللاجئين والمهاجرين، أو لإستغلال الصفات التي أدت إلى حالة الغبن التي تجد نفسها فيها للأسباب الواردة من قبل.

ويلاحظ أن هذه المعايير قد تتحقق منفردة أو مجتمعة في شريحة إجتماعية بعينها. وليست القضية التي تعنينا هنا هي مجرد السعي إلى التصنيف، بل إن القصد هو أن تجري الدراسات وتأتي المقترحات التي تساق بشأنها معالجة لأسباب تدني الوضع الإجتماعي للفئة المعنية: ما هو عائد إلى صفات جسمانية لأفرادها، وما هو راجع إلى إعتبارات إجتماعية أو إقتصادية تحرم الفئة من أداء دورها الكامل في المجتمع، وما هو عائد إلى ممارسات تتخذ صفة مؤسسية تستهدف الحد من نشاط الفئة المعنية، سواء إستندت إلى صفات كامنة في الفئة المعنية أو إلى مواقف تتخذها الفئات ذات الحظوة في المجتمع تجاهها.

ولذلك فإن الدراسة العامة تبدأ بإستعراض أبعاد المشكلة من زاويتين:

- الأولى تحديد الفئات المعنية بالدراسة، والتي ستعد من أجل كل منها دراسة خاصة.
- الثانية التداخل القائم بين الفئات المذكورة، ومغزى ذلك بالنسبة لتعاقب عمليات التهميش وصولا إلى تحديد أيها أكثر جذرية، ومن ثم أكثر فاعلية في الإسهام في علاج الظواهر الأخرى.

ويقود تحليل أوضاع الفئات المختلفة إلى إستخلاص أهمية العوامل المختلفة المساهمة في ظاهرة التمييز الإجتماعي. فالعوامل الإجتماعية تلعب دورا رئيسيا في المنطقة العربية بالنسبة للتمييز ضد النساء، وهو ما جعل لهذا الجانب موقعا بارزا في برنامج عمل اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا، لا سيما في ظل الإعلانات الدولية الصادرة في هذا الشأن. غير أن الظاهرة تأخذ في المنطقة العربية أبعادا مختلفة ومتطورة في إتجاهات مختلفة، تداخلت فيها مع العوامل الأخرى لا سيما الإقتصادية. فمن ناحية أثرت على معدلات المشاركة في القوى العاملة، التي لم تتجاوز 65 % من المعدلات العالمية المنسوبة إلى جملة السكان، أو 75 % من المعدلات المنسوبة إلى السكان النشطين، وهو ما يعكس في الوقت نفسه التركيبة العمرية الشابة للسكان، فيضيف وزنا أكبر للمشاكل المتعلقة بالأطفال. وإذا كان إجتماع العاملين: ضعف مشاركة الإناث وإرتفاع نسبة الأطفال، يرفع نسب الإعالة depedency rates، فإنه يفسر عادة على أنه يساهم في إنخفاض متوسط دخل الفرد ومن ثم في ضرورة ذهاب نسبة أكبر

منه لتلبية الحاجات الضرورية وبالتالي يزيد من إحتمال إرتفاع وقع الفقر. فإذا كانت البطالة مرتفعة كما هو الحال في معظم الدول العربية، فإن هذا ينشئ إعتقادا بأن السعي إلى إزالة التمييز ضد النساء سوف يزيد من تعقيد مشكلة التشغيل المنتج، وهو إعتقاد يرجع إلى تجاهل أثر رفع معدلات المشاركة على مستوى دخل الأسرة وعلى حجم الطلب الكلي ومن ثم على إرتفاع الدخل القومي والقدرة على الإستثمار، وهو ما يشهد به دور المرأة في المناطق الريفية في المجتمعات النامية، ودورها أيضا في المجتمعات المتقدمة. وليس المقصود من هذا العرض فرض نمط فكري معين على الدراسة المطلوب إعدادها، بل إن ما نهدف إليه هو التأكيد على أهمية تعرضها للعلاقات التشابكية بين الأبعاد المختلفة، والتنبيه إلى مدى فاعلية البرامج التي طبقتها بعض المجتمعات من أجل تنشيط الدور الإقتصادي للمرأة، وإتخاذ هذا التنشيط أداة لتغيير النظرة الإجتماعية ذاتها.

غير أن هناك بعد آخر لمشكلة المرأة بدأ يكتسب إهتماما متزايدا، لا سيما في المجتمعات الغربية، هو ظاهرة التفكك الأسري التي تجعل نسبة متزايدة من الأسر وحيدة الأبوين، ونسبة أخرى متزايدة أيضا تلعب فيها المرأة دور العائل الرئيسي، وهو ما يحيل الأمر من السعي إلى إشراك المرأة إلى تحملها أعباء تفوق طاقتها، فضلا عما يسببه الإنفصال من مشاق نفسية وإجتماعية، وإنعكاس ذلك على الجيل الأصغر، وتعرضه لعوامل الإنحراف التي تفاقمت مسبباتها. على أن المشكلة في المنطقة العربية تأخذ أبعادا مختلفة. ففي البلاد العربية مرتفعة الدخل التي تساعد العوامل الإقتصادية فيها على تخفيف وقع المشاكل الإجتماعية المترتبة على تهميش دور المرأة، تساهم تلك العوامل الإقتصادية ذاتها في تقليص الدور المنزلي للمرأة غير العاملة، بتمكين الأسرة من الحصول على خدمات مأجورة للقيام بأعمال تقوم بها مرأة مشتغلة تجلب من مجتمعات أخرى. ومن أخطر هذه الخدمات تربية الأطفال التي توكل إلى مربيات مختلفات النشأة الإجتماعية، وغالبا ما يكن محدودات الثقافة، مما يترك أثرا بالغا على الأجيال الأصغر، ويغذي التفكك الأسري الذي يصبح وقودا للتفكك الإجتماعي. من جهة أخرى فإن إنتشار الهجرة بين الدول العربية على نطاق واسع أعاد تقسيم العمل بين الرجل والمرأة في الدول الموفدة للعمالة، حيث يتولى الرجل تحصيل المال في الغربة و وإرساله للوطن، وتتولى المرأة إدارة شؤون الأسرة في مناخ لا يوفر إمكانيات سلامة هذه الإدارة. ويقود هذا إلى تعدد مشاكل المرأة في المجتمع العربي وتنوع أبعادها، وهو ما يتطلب إعادة النظر في كثير من المناهج التي إتبعت في معالجتها حتى الآن.

ويشير التحليل السابق أيضا إلى تداخل ظاهرة الهجرة الواسعة مع الجوانب المجتمعية الأخرى، وإنعكاساتها على التنمية بشكل عام وعلى إضعاف التماسك الإجتماعي بوجه خاص. يضاف إلى ذلك أن مشاكل الإندماج الإجتماعي للهجرة الخارجية تأخذ أبعادا مختلفة وفق الموقع والحجم والأجيال والإتجاه. فالهجرة العربية العربية تنشئ جاليات كبيرة تشعر بوزنها النسبي ولكنها تعاني من مشاكل الإندماج فيما بينها، إلى حد قد يتخذ شكل تحزبات قطرية، وفي المجتمع الذي تقيم فيه، على الرغم من التقارب الحضاري والثقافي. بل إن هذا التقارب ذاته يصبح أحيانا مصدر تباعد وتخوف، إلى حد حرمان البعض من أبسط حقوق الإنتماء وهو الجنسية، مما يؤثر تأثيرا على الجيل الأصغر الذي يحرم من الإندماج في مجتمعه الذي نشأ فيه، ويشعر بالغربة تجاه محتمع الجنسية الأصلية. وتتخذ هذه الظواهر أبعادا حادة عند العودة إلى الموطن الأصلي، الذي قد يعجز عن توفير مقومات إعادة الإحتواء inclusion، ليس فقط في البنيان الإقتصادي، بل وأيضا في الإطار الإجتماعي بسبب ما إكتسبه المهاجرون العائدون من قيم وعادات غير مألوفة نتيجة الإحتكاك ببيئة مغايرة خلال فترة الهجرة. وتنشأ حزازات أخرى نتيجة تفاوتات القدرة على تملك أصول إقتصادية خلال فترة الهجرة بسبب الفروق الكبيرة بين مستويات الأجور، تضاف إلى الحزازات التي يشعر بها المهاجرون في الغربة نتيجة تدني معدلات دخل أفراد بعض الجاليات بالقياس إلى مستويات دخل المواطنين أو دخول جاليات أخرى بعضها عربي والآخر من دول متقدمة. على أن أخطر جوانب الهجرة العربية إرتبطت بمشكلة اللجوء التي إتخذت أبعادا ضخمة بالنسبة للشعب الفلسطيني، الذي يواجه حاليا مشاكل إعادة إدماج أبنائه في أرضه المستردة، إلى جانب ما يواجهه نتيجة المواقف السياسية التي خلفتها حرب الخليج الثانية. مشكلة مماثلة تواجه اللبنانيين الذين تعرضوا لحركات قسرية ضخمة خلال فترات الحرب الأهلية والإحتلال الإسرائيلي. ويعقد مشاكل إعادة التوطين وإعادة بناء المجتمع المتماسك إصرار الجانب الإسرائيلي على بناء مستوطنات قوامها التباين الإجتماعي، خاصة وأن هذا يصحبه إصرار سلطات الإحتلال على الإستمرار في رعاية شؤون الأقلية اليهودية بالسيطرة على مقاليد أمور الأغلبيات العربية صاحبة الحق الأصيل في موطنها. ويزيد من حدة المشكلة الإصرار على إحلال مهاجرين يهود من مختلف بقاع العالم في بيئة يحرم أهلها من أبسط حقوق الحياة. وقد يكون من الضروري إفراد دراسة خاصة لمتطلبات بناء مجتمعات عربية متماسكة في الأراضي المستردة، ليس فقط من منطلق الحقوق السياسية التي أهدرت لفترات طويلة، وإنما أيضا من منطلق الفلسفة التي تحكم القمة وهي سيادة السلام الإجتماعي في مختلف بقاع العالم. كذلك قد يكون من المهم تخصيص دراسة أخرى، تعاون بها الجامعة العربية، لأوضاع الهجرة المغربية إلى أوروبا، وما يلزم عمله من أجل إيقاف الممارسات العنصرية، وما قد تخلفه من تبادل التعصب العنصري، الذي يمكن أن تستغله حركات دخيلة على المجتمعات العربية، مغذية روح العداء لكل ما هو أجنبي، كما يجري حاليا في عدة دول عربية.

ولا يقتصر الأمر على الهجرة الخارجية، إذ تتخذ الهجرة الداخلية وزنا هاما في كثير من الدول، وتتم في الغالب في شكل إنتقال من الريف إلى الحضر، يجري بصورة غير منظمة إلى أطراف المدينة منشئا مناطق تكدس سكاني تقاسي من إرتفاع في معدلات الفقر، وتشكو من الحرمان من الكثير من الخدمات الأساسية. ونظرا لأن الدول التي تعاني من هذه الظاهرة هي في الغالب منخفضة الدخل، فإنها غالبا ما تميل إلى تركيز مواردها المحدودة في حل مشاكل المناطق الحضرية، لا سيما المدن الكبرى، ذات الثقل السياسي والإقتصادي والإجتماعي الأكبر، وهو ما يزيد من تفاقم المشكلة. وتشكل ندرة مصادر المياه عاملا من عوامل عدم الإستقرار في المناطق التي يصعب ضمان تزويدها بالمياه بصورة مستمرة مع تقلب الأحوال المناخية وتعاقب موجات الجفاف التي قد تنشئ حركات هجرة واسعة (كما في موريتانيا مثلا)، أو بسبب ممارسات السلطة أو فئات تحابيها السلطة، كما هو الحال في المشرق العربي في ظل الممارسات الإسرائيلية. وتسعى بعض الدول (مصر مثلا) إلى خلق مناطق حضرية جديدة تخفف من حدة تكدس السكان في المدن القديمة وفي الوادي القديم بوجه عام. وتظل قضية خلق التماسك الإجتماعي داخل المدن الجديدة التي تتفاوت الفئات المنتقلة إليها من حيث المستويات الإجتماعية والإقتصادية، أمرا يحتاج إلى دراسات ومعالجات خاصة. في المقابل هناك محاولات لتطبيق برامج للتنمية الريفية المتكاملة، وأخرى لإيلاء عناية أكبر للإدارات المحلية والتنمية الإقليمية أو الجهوية، تهدف إلى خلق قدر أكبر من التوافق بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، يزيد من الإرتباط بها، ويقلل من مشاعر التضرر من الغبن الراجع إلى التمييز بين مناطق الوطن الواحد. ولا يقتصر التباين الجهوي على الدول كبيرة الحجم متسعة المساحة، إذ أخذ يكتسب مؤخرا إهتماما أكبر في الدول محدودة المساحة. ويصطحب هذا أحيانا بالحاجة إلى مواجهة النزعات القبلية التي لا تزال تسيطر على عدد من الدول العربية. ورغم نجاح محاولات الوحدة أو الإتحاد في الماضي، فإن هناك من الدلائل ما ينذر بإنتقال عدوى النزعات الإنفصالية إلى عدد من المجتمعات العربية، بل وإتخاذها شكلا مأساويا كما في حالة الصومال. والإمتداد الأخطر للظاهرة القبلية هو النزعة الإنفصالية العرقية التي باتت تهدد وحدة دولة كالعراق، وتشل الحياة في السودان. وأيا كانت العوامل الداخلية أو الخارجية التي تحرك هذه النزعات، فإنه يبدو أن جانبا هاما من الظاهرة يرجع إلى الأبعاد الثقافية والحضارية التي سوف نتعرض لها فيما بعد. يكفي أن نشير هنا إلى أن تنامي ظاهرة الكوكبة globalization أو العولمة تلعب دورا رئيسيا في إعادة توزيع عوامل الإنتماء بين المستويات الثلاثة: المحلية والقطرية والعالمية. فتزايد مشاعر الإنتماء إلى العالمية يقوى النزعات المحلية التي يغلب عليها الطوابع التمييزية، القبلية والعرقية والمذهبية، على حساب الإنتماءات القطرية، نظرا لإفتقاد الكثير مما كانت توفره الدولة القطرية من عوامل الأمن تجاه العالم الخارجي الذي حمل من عوامل التهديد أكثر مما جلب من منافع.

وفي ضوء التغيرات التي تجتاح معظم النظم السياسية والإقتصادية تتزايد الحاجة إلى إعادة النظر في الأدوات المستخدمة في التعامل مع الظواهر الإجتماعية، وبوجه خاص من حيث إعادة النظر في تقسيم العمل بين القطاع العام والقطاع الخاص من ناحية، وبين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية NGOs من ناحية أخرى. ويصحب هذا مراجعات للآثار التي تترتب على إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي، إلى جانب إستيعاب تجارب الدول التي يعزى نجاحها في رفع معدلات النمو الإقتصادي إلى كونها غلبت نظام السوق، مثل كوريا الجنوبية، وما تنطوي عليه من تضحيات بالكثير من الإعتبارات الإجتماعية. والملفت للنظر أن عوامل التذمر من ظواهر الحرمان والتهميش إكتسبت مزيدا من القوة عند المستويات الأعلى من النمو الإقتصادي، التي تزايدت فيها حدة تباين التوزيع وإفتقاد مشاعر التكافؤ. أي أن المشكلة التي قد تبدو محدودة الحجم عند مستويات متواضعة من النمو، تصبح وخيمة الأثر سواء إذا تسارعت وتيرة التنمية على نحو يجعل المشاركة في جهود التنمية لا يصحبها مشاركة موازية في عائداتها، أو إذا ما تعاقبت فترات تراجع النمو التي تقل فيها فرص المشاركة في الجهد التنموي ومن ثم يتواضع عائده. على أن إلقاء العبء على القطاع الخاص في معالجة قضايا التنمية يتطلب إعادة النظر في نوعية القرارات التي تتخذ في مرحلة التوزيع التي تصاحب عملية الإنتاج، وتلك التي تتخذ في مرحلة إعادة التوزيع والتي كانت تتحكم فيها الدولة كوظيفة تختص بها. وقد ذهب تقرير الخبراء المشار إليه إلى التأكيد على أن العالم بعد أن إتضحت أمامه مآخذ النظام الرأسمالي الذي يضحي بالعدالة الإجتماعية، وعواقب التخلي عن إعتبارات الكفاءة الإقتصادية في التجارب الشيوعية المنهارة، بدأ يبحث عن منهج بديل للإثنين قوامه إستجابة المنشأة الخاصة للمسؤولية الإجتماعية والإنصياع للمساءلة أمام المجتمع، بحيث يركز التنظيم الإنتاجي على البشر أكثر منه على مجرد الربح. ويتفق هذا مع مقتضيات الإهتمام بالتنظيم الإجتماعي وبنوعية الحياة بمختلف أبعادها التي تتجاوز قائمة مخرجات البنية الإقتصادية من سلع وخدمات تشكل ما يصطلح على تسميته بمستوى المعيشة، وهو ما يتطلب إحلال دالة رفاهة إجتماعية محل دالة النفع الفردي. على أن القول بعقلانية مثل هذا المنهج لا يعني توفر مقوماته تلقائيا. فمن المعلوم أن ما إصطلح على تسميته "الصالح العام" هو تعبير غير محدد يؤول في النهاية إلى رؤى فئات الشعب المختلفة لهذا الصالح من موقعها منه وإستفادتها منه. ولا يحدث إتفاق على عناصره إلا إذا حدث نوع من التراضي يتحقق عند الشعور بوجاهة جوانب الأخذ والعطاء التي تفسح لكل فئة فرصة مكافئة لفرص الفئات الأخرى. وحتى يحدث هذا بدوره لا بد من وضوح معالم الفئات ذاتها وقدرتها على بلورة رؤية معينة للصالح العام تتوافق مع رؤى الفئات الأخرى. ويتطلب هذا بلوغ قدر كاف من النضج الإجتماعي، مصحوب بإحراز تقدم معقول في تصويب البنيان الإقتصادي. ومن الأمور التي يجب أن تحظى بعناية خاصة في هذا الصدد هناك أمران يمكن ذكرهما تعنيان الدول النامية عامة والعربية خاصة. الأولى أن القطاع الخاص ينشأ حاليا ككيان منافس لإستثمارات خارجية، تجتذبها الأسواق المالية العالمية؛ بل إنه ينشأ في الغالب بتعاون

رأسمال أجنبي وتقنيات مستجلبة من مجتمعات مغايرة، وتتزايد دعوته إلى التوجه للتصدير والمنافسة في الأسواق العالمية. ومن ثم فقد تضاءلت تلك الروح التي صاحبت الثورات الصناعية السابقة والتي تأججت في مراحل بناء الإستقلال الوطني، والتي جعلت التصنيع صنوا للوطنية. ومعنى هذا أن هناك الكثير الذي يجب عمله من أجل إفساح مجال كاف للدالة المجتمعية في حسابات قوامها الربحية الفردية المطلقة. ويؤثر هذا على الدور الإجتماعي للقطاع الخاص العربي المبني على إعادة الأموال العربية من الخارج إلى مواطن أصحابها أو إلى بناء قطاع عربي مشترك في مواطن أخرى. من جهة أخرى فإن الإدراك المتزايد لدور الصناعات الصغيرة والقطاع غير المنظم يستتبع ضرورة تبين ما تعنيه خصائص هذه الأنشطة بالنسبة للإسهام في الإندماج الإجتماعي، خاصة على المستوى المحلي. فإذا إجتمع الأمران معا وجدنا أن القطاع الخاص في تشكله وفي تباين إرتباط وحداته بالخارج وإختلاف مصادر تقنياته، وما يستتبعه ذلك من تباين في مستويات الأجور وفي الإعداد التعليمي والتدريبي، يمكن أن يسهم في إيجاد تمايز فئوي يغير من أولويات الإنتماء بين الوطن والعالم الخارجي، ولا سيما في مجتمعات ترتفع فيها درجة الإنبهار بالتقنيات الحديثة. وبينما كان القطاع العام له توجهه القطري البارز، فإن القطاع الخاص الناشئ يتوزع وفقا لما سبق بين توجه عالمي في شقه المنظم وتوجه محلي في الشق غير المنظم، الأمر الذي قد يحدث فراغا على المستوى القطري. ونتيجة لما تقدم فإن ما يجمع بين مجتمعات الدول العربية متفاوتة الدخل بات أقل مما يجمع بينها وبين مجتمعات أجنبية، إما من حيث أنماط الإنتاج والإستهلاك، أو من حيث مصادر المعونات والإسهام في حل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية.

وقد أصبح من المقبول أن تعمل الدول المختلفة على إفساح مساحات أوسع لعمل المنظمات غير الحكومية، ونقل جانب هام من أنشطة التنمية الإجتماعية إليها. ويتطلب هذا إعداد تصورات تمس جوانب أربعة لهذا التوجه:

- الأول هو سلامة الهيكل المؤسسي القومي لهذه المنظمات. فبحكم محدودية الموارد المحلية، وبحكم تحمس أطراف خارجية لهذه المنظمات، سواء كانت دولا متقدمة تطورت فيها مثل هذه المنظمات، أو مؤسسات دولية رسمية، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، أو منظمات أهلية، تزداد فرص إقامة منظمات محلية يغلب فيها التوجه للخارجي والإرتباط بمفاهيم ضعيفة الصلة بواقع المجتمع المحلي، وعدم التناسب مع الأولويات القومية، مما يؤدي إلى تعميق دواعي التفكك الإجتماعي.
- الثاني أنه من المحتمل أن تنشأ بعض هذه المنظمات في إطار رعاية مصالح فئوية لشرائح تشعر بأن حقها مهضوم بسبب إستبعاد القوى الفاعلة في المجتمع لها، وحرمانها من الكثير من فرص المشاركة في التنمية ومنجزاتها. وقد يكون هذا من عوامل تقليص الإستقرار الإجتماعي، ولكنه لا يعزز الإندماج بالضرورة، إذا ما سادت مشاعر العمل في ظل العزلة التي يفرضها باقي المجتمع، بما في ذلك تخلي المجتمع بضغط من القوى الفاعلة عن الإسهام في إدماج تلك الفئات بذريعة وجود من يرعى شؤونها. وقد تنشئ فئات قوية منظمات مماثلة تستطيع تسخير قواها السياسية والإجتماعية في الحصول على وضع أكثر تميزا، بينما يزداد تهميش الفئات التي لا تملك إنشاء منظمات خاصة بها.
- الثالث أن التنسيق بين أنشطة المنظمات وتفادي ما قد يشوب هيكلها القومي وأدائها اليومي من مآخذ، يتطلب متابعة مستمرة من قبل الدولة، وتدخلا محسوبا يستهدف إستكمال الهيكل وتوافق الأداء وإتساقه مع الأهداف المجتمعية. ويصبح من الأمور الواجب مراعاتها ألا تتحول المتابعة والرقابة المركزية إلى أداة شل لفعاليات تلك المنظمات، أو لتطبيق الممارسات التي تسببت في إحداث التفكك الإجتماعي.
- الرابع أنه بعد قيام المؤسسات الوطنية ونجاحها على الصعيد القطري تصبح قادرة على العطاء خارج الحدود. ولهذا الأمر أهميته بالنسبة لمقومات التكامل العربي، حيث يؤدي التقارب الثقافي والإجتماعي والسياسي إلى تعزيز الأداء المحلي من خلال التعاون الإقليمي (نموذج المجلس العربي للطفولة والتنمية)، كما تستطيع بعض هذه المنظمات المساهمة في حل مشاكل الإندماج لفئات وطنية تعيش في دول عربية أخرى.

هذا البعد الإنساني يتطلب إعلاء شأن مبدأ تكافؤ الفرص الذي يلغي التمييز المبني على إختلاف السلالة أو الطائفة أو العرق أو الجنس. ومع ذلك فإن إتاحة الفرصة لا يضمن بحد ذاته إحسان الإستفادة منها، خاصة إذا لم تكن متاحة بنفس القدر في محتلف ظواهر الحياة. ففرصة التعليم العام قد يضحى بها إذا لم يصحبها بناء أسري يوجه الطفل إلى الدراسة ويوفر له إحتياجاته الأخرى. على أن الحرص على إتاحة الفرص للجميع دون تمييز لا يجب أن يتحول إلى ضمان فرص لبعض الفئات على حساب فئات أخرى، في نفس المجال أو في مجالات أخرى تتنافس على القدر المحدود من الموارد. وهكذا تظل هناك مسؤولية إجتماعية عن توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة حتى يكون لتكافؤ الفرص مغزاه الواقعي. ومع تطور النظم السياسية والإقتصادية تنشأ حاجة إلى مراجعة أدوات إعادة التوزيع، سواء من خلال النظم والسياسات المالية والضريبية، أو من حيث حقوق وإمكانات المشاركة العادلة في تملك أصول الثروات الإنتاجية، وتصحيح ما ينشأ عن المفارقات في حركات الأسواق من تباعد بين فئات المجتمع ومن تركز في الثروة يقود إلى إفقار الطبقات المتوسطة التي كانت تحصل على إمتيازات معينة في الماضي، فضلا عن كونه يضيف إلى فئات الفلاحين المعدمين والشباب المجردين من مصادر الثروة في مجتمعات تلقي عليهم مسؤوليات متزايدة في إنشاء مشروعات لا سبيل إلى إقامتها إلا بتوفر الأصول الرأسمالية اللازمة. وسواء حدث تطور إقتصادي نتيجة التقدم نحو مراحل أعلى من التنمية الإقتصادية، أو

نتيجة التحول نحو مزيد من الإعتماد على قوى السوق، فإن الأمر لا يقف عند حد ما تتعرض له بعض الفئات من تدهور في مستوى دخلها، بحيث يقتصر الأمر على مجرد إنشاء صندوق إجتماعي على غرار ما فعلت مصر، بل إن الأمر الأهم هو التعامل مع ما يترتب على تلك التطورات من إعادة تشكيل البنيان المجتمعي، وإختلال موازين القوى بين فئات المجتمع.

هذه التطورات تتطلب إعادة النظر في التشريعات التي تستهدف الحد من الممارسات التمييزية وإضفاء صفة قانونية على إجراءات الإندماج الإجتماعي. كما أنها تتطلب إستنباط أطر جديدة لأساليب رسم السياسات الإقتصادية والأدوات التي تستطيع الحكومة إتباعها في توجيه الإقتصاد وفي تحقيق متطلبات الإندماج الإجتماعي. ويؤخذ في الإعتبار عملية إحلال شبكات ضمان يلعب فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني دورا متزايدا يعوض عن إنحسار المظلات الرسمية، التي تتعرض إلى التقلص بسبب التغيرات في النظم، وما سبقت الإشارة إليه من تزايد الصعوبات الإقتصادية التي تواجه الدول العربية في المرحلة المقبلة. ولعل ما تكشفه الدراسات من تطورات محتملة في قضايا الإندماج الإجتماعي، تنجح في الإقناع بإتخاذ أجراءات وقائية تجاه تلك التطورات قبل إستفحال أبعادها، وبالعمل على خلق عوامل التماسك دون إنتظار لحدوث تفكك قبل التحرك لمواجهته، موضحة الكسب العائد من ذلك في توفير الموارد المالية والبشرية وتفادي التفجرات الإجتماعية، سواء للمستوى القطري أو المستويات الإقليمية والدولية. وطبيعي أن تتعرض المقترحات إلى عدد من الشروط التي يفترض توفرها في الأطر السياسية، من حيث سيادة القانون وإستقلال السلطة القضائية وإحترام حقوق الإنسان وكفاءة النظم الديمقراطية في تحقيق مشاركة متكافئة في صياغة أهداف المجتمع والتشريع لتحقيقها.

مكافحة الفقر:

كانت ظاهرة الفقر، أو بالأحرى الفقر المطلق absolute poverty من أول الظواهر التي إستخدمت للتدليل على عدم قدرة التنمية الإقتصادية على أن تصيب الجميع برذاذها، وأن تتساقط ثمارها على كل أفراد المجتمع بشكل عادل. وتبع ذلك إدراك بأن ما أصاب المجتمع الواحد ينطبق أيضا على المجتمع الدولي، حيث زادت الفجوات بين مستويات العيش المادية والمعنوية بين الدول المتقدمة والدول التي تصورت التنمية في محاولة اللحاق بها، فتحول عدد منها إلى دول فقيرة بالمعنى الكامل للكلمة. وعلى الرغم من الدعاوى التي ترددت بأن أحد الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع هو الإبتعاد عن أسس الرشد الإقتصادي، وأن مجرد إعمال قواعد الكفاءة الإقتصادية يمكن أن يسهم في معالجة العوامل التي تتسبب في إستمرار الفقر وإنتشاره، فإن الكثير من الدراسات التطبيقية تشير إلى أن برامج التكيف يصحبها تغير وتوسع في خريطة الفقر، كما أن أوضاع الدول المتقدمة تظهر أن الفقر قد تخف حدته، لكنه لا يختفي بمجرد الإنصياع لقوى السوق أو تحقيق إرتفاع في متوسط دخل الفرد. ولعل إدراج الفقر على جدول أعمال قمة عالمية شاهد بحد ذاته على عالمية الظاهرة، وإن تباين وقعها وتعددت الأسباب المؤدية إليها، ومن ثم تنوعت بالضرورة كيفية معالجتها. ولعل ما يلفت النظر أن حظ المنطقة العربية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) من الظاهرة يتجه إلى التزايد بدلا من التراجع في النصف الأخير من الثمانينات وعلى مدى التسعينات. ويبين الجدول التالي المستمد من تقريري التنمية لسنة 1992 وسنة 1993 الصادرين عن البنك الدولي، أن الثمانينات شهدت إرتفاعا في الأعداد المطلقة والنسبية، وأنه على الرغم من إحتمال حدوث تراجع في النسبة سنة 2000 إلى ما كانت عليه في سنة 1985، فإن العدد المطلق سيرتفع. بل إن التحسن الذي ستشهده باقي مناطق العالم النامي (بما فيه دول أوروبا الشرقية عدا أعضاء الإتحاد السوفيتي السابق) يجعل النسبة العربية (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) تستمر في الإرتفاع من مستوى يعادل باقي العالم النامي، إلى ما يتجاوز النسبة العالمية بحوالي 27 %.

الفقر في المنطقة العربية والدول النامية، 1985–2000

أعداد ونسب الفقراء إلى السكان	1985	1990	2000
عدد الفقراء (بالمليون): في المنطقة العربية	60	73	89
في جملة الدول النامية	1051	1133	1107
نسبة الفقراء إلى جملة السكان (%): في المنطقة العربية	30.6	33.1	30.6
في جملة الدول النامية	30.5	29.7	24.1
نسبة المنطقة العربية للدول النامية (%): عدد السكان	5.7	5.8	6.3
عدد الفقراء	5.7	6.4	8.0
نسبة الفقراء	100	111	127

ويلاحظ أن هذه التقديرات بنيت على أساس إختيار خط للفقر عند دخل يساوي دولارا واحدا تقريبا في اليوم (32 دولارا في الشهر)، أو ما يعادل 370 دولار في السنة بأسعار 1985، أو حوالي 420 دولارا بأسعار 1990. وينظر إلى هذا الدخل على أنه القيمة النقدية لما يعتبر ضروريا لتوفير الحد الأدنى من "الحاجات الأساسية".

ويقود هذا إلى ضرورة مناقشة أسلوب قياس الفقر، ومدى ملاءمة التعاريف المستخدمة للأوضاع السائدة في المنطقة العربية، وتحديد ما إذا كنا إزاء ظاهرة واحدة أم أن هناك ضرورة التمييز بين أكثر من نوع من الفقر، إضافة إلى ما تشير إليه الأدبيات من تمييز بين فقر مطلق وفقر نسبي، أو بين الفقر الشديد extreme والفقر بصفة عامة. وتتجه دراسات الفقر وجهتين رئيسيتين: الأولى تختص بالظاهرة شرائح معينة يقصر دخلها عن توفير حد أدنى من الحاجات الأساسية، ليصل القصور في أشد حالاته إلى العجز عن توفير التغذية الأساسية التي تحتوي على القدر الضروري من السعرات وتتفق مع القيم الإجتماعية السائدة، وهو ما يقصد عادة بالفقر الشديد أو المدقع، حيث أنه ينطوي على إستحالة مادية لإستمرار الحياة البشرية. من جهة أخرى فإن مفهوم الحاجات الأساسية يتضمن إلى جانب التغذية الضرورية، حاجات أخرى مادية ومعنوية. وتعتمد الوجهة الثانية المنهج القطاعي الذي يتم بموجبه تقييم قدرة القطر على توفير مستو لائق لكل من مفردات الحاجات الأساسية. وعلى الرغم مما سبق تأكيده من أهمية النظرة المتكاملة لموقف شرلئح معينة من إمكانية المشاركة اللائقة في جهود التنمية القومية وعائداتها، فإن تعرض شعوب عربية لفقدان القدرة على تدبير القوت الضروري، لتشاطر دولا أخرى (لا سيما في القارة الأفريقية) ظاهرة المجاعة، يشير إلى تلاقى الظواهر الطبيعية مع ممارسات سياسية وتغيرات إقتصادية لنشر أعراض الفقر الشديد على مستوى قطر بأكمله وحرمان شعبه من فرصة البقاء على قيد الحياة. وإذا كان العالم تأخذه الأريحية فيقدم المساعدات الإنسانية في مثل هذه الحالات، فإن التعامل مع جذور المشكلة يقود إلى قضية التنمية في مجملها، ومن ثم يتطلب معالجة من نوع خاص.

على أن من الحقائق المعروفة أن معظم الدول تتعامل مع الظاهرة على نحو أو آخر، ومن ثم فإن القياسات المبنية على تقديرات إجمالية تخفي في طياتها ما يجري تطبيقه فعلا من إجراءات توجه إلى أبناء الشعب عامة أو إلى فئات تعتبر "محدودة الدخل". ويدعو هذا إلى مناقشة مصادر الدخل (من العمل بمختلف أشكاله أو من الملكية وما يرتبط بها من دخول ريعية) وما يصحبه من تحويلات (رسمية أو أهلية أو عائلية) ونوعها (نقدا وعينا، بما في ذلك الإستهلاك الذاتي)، حتى يمكن تقدير الحجم الحقيقي لظاهرة الفقر والتطورات التي تتعرض لها نتيجة للتغيرات المتوقعة في الهياكل والسياسات الإقتصادية، سواء نتيجة للتغيرات الإقليمية والعالمية، أو كنتيجة للتحول من نظام إقتصادي إلى نظام آخر يتراجع فيه دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية، وتلعب فيها قوى السوق دورا لصالح الفئات القادرة مما ينشئ حلقات خبيثة جديدة للفقر. ويندرج في هذا النطاق ما يحتمل أن تتعرض له بعض شعوب المنطقة – لا سيما في الدول النفطية – التي تتمتع بمظلة ضخمة من الخدمات العامة وتحصل على تحويلات في أشكال متعددة، تكمل دخلا مكتسبا تتفاوت قدرته على توفير الحد الأدنى بإختلاف مصدره. ففي مواجهة إحتمالات تراجع أسعار النفط وتزايد عجز موازين المدفوعات، قد تضطر الدول النفطية إلى تقليص مظلة الرفاهة التي تتحملها الدولة، وفرض رسوم تمثل نسبا متزايدة من التكلفة الفعلية، مما يضيف أعباء على الدخل النقدي الذي قد ينكمش في الوقت نفسه بسبب ضغط الإنفاق الحكومي، المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي. وبإختصار فإن تحليل مصادر الدخل وما يصحبه من نظم تحويلية تصاغ تحت عنوان "العدالة الإجتماعية" هو أمر ضروري في ظل الضغوط المستمرة من أجل سيادة نظام إقتصادي واحد أيا كانت مرحلة النمو، وتغيير السياسات الإقتصادية على نحو يكشف التكلفة الإقتصادية الفعلية لإجراءات نشر العدالة الإجتماعية.

وتشير الأمثلة السابقة للأوضاع المتباينة التي تتعرض لها دول مختلفة في الإقليم العربي إلى أنه إذا كانت ظاهرة الفقر ترتبط أساسا بشرائح معينة متواضعة الحظ في سلم توزيع الدخل، فإن المتوسط العام للدخل يظل له دور مهم في رسم مسار الظاهرة في المستقبل، نظرا لأن التوقعات الإقتصادية للمنطقة ليست مشجعة. فإضافة إلى ما تعرض إليه الإقليم من تراجع خلال الثمانينات قدره تقرير البنك الدولي لسنة 1992 بمعدل 2.5 % سنويا (مقابل نمو 2.2 % لمجمل الدول النامية) في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فإنه بإستثناء الدول الأفريقية جنوب الصحراء، ستشهد المنطقة خلال التسعينات أقل معدلات للنمو (1.6 % مقابل 3.6 %)، علما بأن السبعينات لم تكن بذلك القدر من الإبهار الذي يضفى عليها (3.1 % مقابل 3.7 %). وهكذا فبينما يقدر للفرد في الدول النامية عامة أن يحصل في عام 2000على إرتفاع في دخله يبلغ 77.5 % عن المستوى في عام 1980، فإن دخل الفرد في المنطقة العربية سينخفض في نفس الفترة بنسبة 8.5 %. فإذا صحب ذلك تغيير في السياسات السائدة والتي تحتوى على مكون عال من البرامج الموجهة لمكافحة الفقر، وبخاصة في شقه الغذائي، فإن هذا يعني ليس فقط تغيرا في حريطة الفقر، بل إنه يملي تغييرات في الأدوات المتاحة للتعامل معه. وتتخذ القضية في أحد جوانبها مراجعة لإستراتيجيات التنمية، أخذا في الإعتبار الحوار الدائر حول أساليب التخطيط للتنمية، والمفاضلات بين المناهج المباشرة وغير المباشرة لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وفي التعامل مع الجوانب الإجتماعية. وطالما أن مستوى الدخل يعتبر عنصرا حاسما في التعرف على موقع الفقر، فإن النجاح في التنمية الإقتصادية يساعد في التمكن من تخفيض نسب الفقراء وفي التخفيف عنهم. ويستشهد في هذا المقام بما أمكن لإقليمي شرق وجنوب شرق آسيا تحقيقه من خفض ملموس في نسب

الفقر بما حققاه من تسريع للتنمية. غير أن هذه الملاحظة تمثل نصف الحقيقة التي يجب أن تتعرض لها القمة، إذ أن النصف الآخر يعنى بما تعنيه مكافحة الفقر من تمكين قدرات بشرية متاحة من الإضافة إلى عملية التنمية ذاتها. يستدل على ذلك من أن العبرة ليست فقط بالمعدلات الكمية للتنمية، بل وكذلك بأنماط التنمية ذاتها. فقد إستطاعت دول آسيوية كثيفة السكان تطبيق برامج تنمية ريفية أسهمت بشكل مباشر في رفع دخول شريحة ضخمة من البشر الواقعين تحت خط الفقر. كما تمكنت دول عديدة من خلال برامج تحفيز مبادرات الأفراد في المجتمعات المحلية من نقل شرائح عديدة من السكان إلى مستويات أعلى من الدخل، ومن ثم في رفع معدلات النمو على المستوى القطري. وبعبارة أخرى فإن العنصر الفاعل لم يكن مجرد ما تتيحه التنمية السريعة من موارد لتمويل برامج التخفيف من وقع الفقر تتم بإعادة توزيع الدخل الأكبر، بل تحسين المشاركات في التنمية في مرحلة الإنتاج والتوزيع دون إنتظار لتفاقم الفقر حتى تجري معالجته.

وتتوقف أدوات مكافحة الفقر على طبيعة البيئة التي تتركز فيها الظاهرة. فالمناطق الريفية تعاني عادة من ضعف في البنية الإرتكازية وفي الخدمات الأساسية، ومحدودية الإمكانيات التمويلية والتدريبية، فضلا عن سوء توزيع في ملكية الأصول الإنتاجية. وتزداد حدة هذه المشاكل في المناطق ذات الظروف البيئية الحرجة، كالمناطق الصحراوية وغير الممهدة والبعيدة عن مراكز العمران. ومن ثم فإن النهوض بأوضاع تلك البقاع يحتاج إلى تزويدها بالمرافق والخدمات الأساسية والإنسانية، ومدها بالإئتمان منخفض التكلفة وخدمات التوعية والإرشاد، للنهوض بنوعية حياة سكانها، وتمكينهم من تطوير قدراتهم الإنتاجية في الأنشطة التقليدية وإضافة أنشطة أخرى، لا سيما تلك التي يمكن أن تتولاها المرأة الريفية، لتضيف إلى دخل الأسرة وترفع من مستواها الثقافي، وتدفعها إلى تقبل أكبر لبرامج تنظيم الأسرة. وتبذل جهود في المناطق الحضرية من أجل مساعدة سكانها على إقامة مشروعات ضمن القطاع غير المنظم، ومشروعات صغيرة. غير أن الكثافة السكانية العالية التي تزيد من حدة مشاكل الإسكان والخدمات الأساسية تستنفد قدرا أكبر من الموارد العامة للنهوض بالأوضاع المعيشية، بما في ذلك توفير الغذاء الضروري. وبالتالي فإن من المهم التعرف على البيئات التي يتوطن فيها الفقر، وربط برامج التخفيف من الفقر بواقع كل من هذه البيئات. وفي كل من هذه الأحوال توجد حاجة لتحديد أولويات الحركة، والقواعد التي تحكم تخصيص قدر محدود من الموارد لكل من جوانب مكافحة الفقر المختلفة، عبر فترات هي بالضرورة طويلة نسبيا:

- توفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية.
- إمداد المناطق المكتظة بالفقراء بالمرافق المطلوبة لتحسين الأوضاع المعيشية، واللازمة لإسكان صحي.
- ضمان وصول الغذاء الضروري والصحي للجميع، دون أن يقود ذلك إلى تبديد في الموارد.
- تزويد هذه المناطق بالمرافق الإقتصادية اللازمة للنهوض بمشاريع تتفق وطبيعة البيئة ومواردها.
- النهوض بالقدرات الإنتاجية، المعرفية والمالية، للأهالي وتعريفهم بالمشروعات الملائمة للبيئة.
- تحسين مقومات توزيع ملكية الأصول الإنتاجية.
- برامج تنظيم الأسرة الموجهة للحد من تفاقم المشكلة السكانية.

ونظرا لطول الفترات اللازمة وكبر حجم الموارد المطلوبة، فإن الأمر يتطلب إعادة النظر في أولويات خطط التنمية القطرية، وإحكام الرابطة بين ما يوجه إلى الفقراء من رعاية، وما يعود على المجتمع كله من نفع نتيجة لذلك. غير أن هذا قد ينطوي على تأخير أولويات قائمة مما يثير نوعا من التذمر الإجتماعي، ويتعارض مع متطلبات الإندماج الإجتماعي. ولذلك فإن المقترحات التي تقدم في هذا الصدد يجب أن تتعرض إلى أساليب التوفيق بين الأولويات المجتمعية المختلفة أخذا في الإعتبار ما يفرضه التعامل الفعال مع ظاهرة الفقر. ويتخذ هذا الجانب صيغا مختلفة وفقا لإختلاف أوضاع الدول المعنية. والواقع أن المنطقة العربية تنطوي على تنوع يمكنها من أن تجد أصداء مواتية خلال مناقشات القمة. ويمكن تلخيص هذا التنوع على النحو التالي:

- الدول الغنية (النفطية أساسا) التي يتوقع أن تواجه مشاكل إقتصادية تتطلب إدخال تغييرات جوهرية على سياسات الرفاهة المتبعة حتى الآن، وما يمكن أن يتمخض عن ذلك من تغيرات في أوضاع شرائح إجتماعية تتباين مصادر دخلها ودرجة إعتمادها على التحويلات الرسمية النقدية والعينية.
- الدول متوسطة الدخل التي تضطر إلى إدخال تعديلات جوهرية على هياكلها الإقتصادية نتيجة التغيرات في البيئة الدولية. وتأتي دول المغرب العربي على رأس القائمة، وتنضم إليها دول في المشرق العربي كالبحرين التي تعرض إقتصادها إلى تبدلات كبيرة بسبب تراجع موقعها من الأسواق المالية الدولية، ومن شبكة الإتصالات ومسار التجارة الدولية، لا سيما بعد إرتفاع المخاطر الأمنية في الخليج.
- الدول متوسطة الدخل التي أدى تراجع نموها وتفاقم مديونيتها، لا سيما خلال الثمانينات، إلى دخولها في برامج تثبيت وتكيف كان لها وقع واضح على الفقراء فيها. وتعتبر مصر وتونس والمغرب من الحالات الجديرة بالدراسة، لإستخلاص الدروس المستفادة، والإدلاء بمقترحات تساعدها على مواجهة مخاطر إتساع رقعة الفقر، وفي الوقت نفسه على إبتداع وسائل للتعامل معه تتفق مع النظام الجديد الذي لم تستوعب كل أبعاده بعد.

- الدول الأقل نموا التي ترتفع فيها معدلات الفقر بحكم إنخفاض مستويات الدخل فيها، سواء كانت غنية بالموارد الطبيعية أو فقيرة فيها. وتتأثر أوضاع هذه الدول بالمتغيرات الدولية التي تبرز في حالة المجموعتين الأوليين، وبمشاكل التكيف التي تمر بها المجموعة الثالثة، فضلا عن تأثرها بتراجع التضامن العربي، ووقوع بعضها تحت طائلة الجفاء الذي ساد في أعقاب حرب الخليج الثانية. ومعلوم أن القمة – كغيرها من المنابر الدولية – تولي عناية خاصة للدول الأقل نموا.
- يضاف إلى ذلك الدول التي تتغير فيها خريطة الفقر بسبب أحداث إقليمية ومحلية، ويختص المشرق العربي بقدر بارز من هذا النوع. ففي أعقاب إعادة رسم الحدود وإستعادة الأمن بإنهاء الصراعات الإقليمية والأهلية، تتعرض دول شمال الجزيرة العربية وشرقها لتغيرات كبيرة في أوضاعها الإقتصادية، بما في ذلك ما يصحب برامج إعادة التعمير من ظروف إستثنائية، يصحبها تراجع المعونات التي كانت تقدم تحت عنوان تعزيز الصمود قبل الإتفاق على السلام.

ولذلك فقد يكون من المناسب أن تقوم الدراسات المساندة للدراسة الرئيسية في هذا المجال بتناول دراسات حالة case studies يخصص كل منها لإحدى دول كل من المجموعات الخمس المشار إليها. وفي مرحلة أولية يجري تنسيق بين الدراسة العامة والدراسات القطرية بالنسبة للإتفاق على المفاهيم والمقاييس المستخدمة في قياس وقع الفقر والإسترشاد على أبعاده، وتخليص هذه الأبعاد من الإجراءات المطبقة حاليا للتعرف على الحجم الحقيقي للمشكلة. وهناك حاجة للتأكد من مدى الإرتباط بين القضايا الأخرى التي تعالجها القمة والفقر. فكما سبق بيانه، ركز الخبراء الذين عنوا بمعالجة التفكك الإجتماعي على مغزاه بالنسبة للمعاناة من الفقر. من جهة أخرى فإنه على الرغم من الإعتقاد الشائع بتصاحب ظاهرتي الفقر والبطالة بإعتبارهما مرتبطتين بتدني مستويات النمو، فإن هناك أمرين يدعوان إلى الحذر في التسليم بهذه العلاقة:

- الأول أن الدول الغنية تعاني من بطالة مرتفعة تكاد تصبح مزمنة على مدى العقدين الأخيرين.
- الثاني أنه في دراسة أجراها د. نادر فرجاني عن الظاهرتين وجد أن البطالة السائدة في مصر تتركز بين الخريجين وهم بشكل عام ينتمون إلى أسر تستطيع إعالتهم حتى بلوغ نهاية مرحلتي التعليم المتوسط والتعليم العالي. بينما يترك أبناء الأسر الفقيرة معاهد التعليم مبكرا بحثا عن فرصة عمل رغم صغر السن.

وتعني الظاهرة الأخيرة أن المعيار في التعرف على الفقر وهو دخل الأسرة يظل دون الخط المتعارف عليه، على الرغم من تعدد المتكسبين في الأسرة. ويعني هذا محدودية فرصة حل المشكلة بتحسين معدلات التشغيل، خاصة إذا صحبه تجنيب الأطفال مشاق العمل في سن مبكر عند معرفة وإنتاجية منخفضتين تعدانهم ليكونوا فقراء المستقبل. وربما كانت الحاجة إلى هذا التعدد وراء كبر حجم الأسرة الفقيرة التي تسهم بنصيب وافر في المشكلة السكانية. ومن المتوقع أن تتفاوت هذه الأبعاد في الحالات المقترح دراستها، والتي قد تتباين من حيث مدى تجدد فئة الفقراء بسبب إرتباط نشأتها وتطورها بعوامل مستقرة أو متغيرة. على أن الأمر الذي يمكن التأكد منه هو أن الفقر المزمن يقود إلى التهميش بمختلف أبعاده، السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وهي أمور يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند إقتراح وسائل العلاج.

ونظرا للإرتباط الوثيق بين الفقر ومستوى النمو، توجد حاجة لتحليل إستراتيجية التنمية المطبقة ومدى كفاءتها في معالجة مشاكل التنمية عامة والفقر بوجه خاص، وقدرتها على فصم العلاقة الدائرية التي تجعل إنخفاض مستوى الدخل مسؤولا عن محدودية التنمية ومن ثم عن تفاقم ظاهرة الفقراء، لتقود إلى مزيد من إنخفاض متوسط الدخل. من جهة أخرى هناك ضرورة للتأكيد على أن التعامل الصحيح مع ظاهرة الفقر، وإن تطلب أجلا طويلا، يمكن أن ينظر إليه على أنه نوع من الإستثمار الذي قد يمثل عبئا في الأجل القصير ولكنه يتحول بعد وقت إلى طاقة تضيف إلى قدرات المجتمع على الحصول على الموارد اللازمة لمكافحة الفقر. ومع ذلك فإن من الضروري لفت نظر المجتمع الدولي في الوقت نفسه إلى دوره في تصعيد المشكلة. فالموارد اللازمة لمكافحة الفقر يمكن النظر إليها على أنها مديونية إجتماعية تستحق للفقراء على المجتمع. غير أن سطوة العالم الخارجي، لا سيما دوله الصناعية، تعطي أولوية لتحويل موارد الدولة إليه. هذا التحويل تتعدد أدواته: تدني شروط التبادل؛ نزوح رأس المال إلى الأسواق المالية العالمية؛ إنخفاض أجور العمال المغتربين العاملين في أسواق الدول الصناعية؛ فرض أسعار عالمية للمنتجات المستوردة من الدول الصناعية تتحدد وفقا لقوى السوق داخل تلك الدول، حيث يتحدد الطلب وفقا لمستويات الأجر والدخل المرتفعة السائدة فيها، لتنفق عليها مستويات الدخل المنخفضة للدول النامية؛ يعزز ما تقدم إصرار على تخفيض سعر صرف العملات المحلية بدعوى تشجيع الصادرات، وعلى إعتبار العمل الرخيص الذي يحصل على أجور منخفضة في ظل ضيق سوق العمل، ميزة نسبية تزيد بتخفيض سعر الصرف. ويستخدم الفقراء مطية لإصلاح الميزان الخارجي، بتخصيص مزيد من الموارد الإستثمارية للقطاعات الموجهة للتصدير، بما في ذلك المزارع الحديثة ذات التنظيم الرأسمالي العالي، عوضا عن المزارع التقليدية القادرة على إستيعاب قدر أكبر من العمالة الفقيرة المتدنية في حظها من التعليم أو من ملكية الأصول. وتفس الأمر يتكرر في الصناعات التصديرية المتطورة تكنولوجيا، حيث تذهب نسبة مرتفعة من الدخل المتولد فيها إلى رأسمال أجنبي أو مملوك لمواطنين أثرياء، ينفق على سلع رأسمالية مستوردة ومن ثم مولدة لأثر مضاعف في الدول الصناعية، وإلى عائدات براءات الإختراع والملكية الفكرية والإسم التجاري الأجنبي. ومن ثم فإن إسهام الدول الصناعية المستفيدة من هذه التدفقات الضخمة من الموارد، التي تحرم منها بالتالي

الفئات الفقيرة، يعتبر تصحيحا لأوضاع تؤدي في النهاية إلى كسب لها، حيث أن تحسين أوضاع الفقراء وما يعنيه من تعزيز للتنمية، يسهم في رفع الناتج المحلي ومن ثم تعزيز الطلب على الواردات من الدول الصناعية.

وفي ضوء ما سبق ذكره من إعادة تقسيم العمل بين الحكومة والقطاع الخاص ووحدات المجتمع المدني، يقتضي الأمر بيان الجهد المطلوب في مرحلة التحول التي تشهد تراجع دور الدولة وعدم بلوغ الأجهزة الأخرى المستوى الذي يمكنها من الإنطلاق لتحمل مسؤولياتها الإجتماعية على النحو الكامل. ويلاحظ في هذا الصدد أن وحدات المجتمع المدني تتأثر بعملية الإستقطاب التي تترتب على قدرة المناطق الحضرية المتقدمة على الإستحواذ على نصيب الأسد. ويقتضي الأمر إقتراح الوسائل التي تمكن المجتمعات الريفية على الحركة الذاتية، وبناء نصيبها الخاص من وحدات المجتمع المدني التي تتولى عددا من الخدمات اللازمة، بما في ذلك خدمات التدريب والإرشاد وتعزيز القدرة على التعامل مع الأجهزة المعاونة للنهوض بشؤون الإنتاج، مثل أجهزة دراسة المشروعات والتمويل والتسويق والتعاقد. من جهة أخرى فإن دعاوى تنشيط المنشآت الصغيرة ووحدات القطاع غير المنظم يجب ألا تقف عند حد قصر تعاملها على الأسواق المحلية، المنخفضة الدخل. ويقتضي الأمر إقتراح الوسائل التي توفر خدمات إنتاجية وتجارية لهذه الأنشطة، على نحو يزيد قدرتها على التسويق على المستوى القطري، والتصدير إلى العالم الخارجي، وحمايتها من إستغلال القطاعات الوسيطة التي قد تسعى إلى إنتهاز جهل المنتجين الصغار بالأسواق ومحدودية قدرتهم على الإعلان. وتلعب التنظيمات التعاونية دورا هاما في هذا الصدد. وإضافة إلى ما تقدم فإن هناك حاجة إلى تعزيز الإستفادة من الموارد المعطلة، مالية كانت أم بشرية، أم طاقات إنتاجية أم خامات محلية غير مستغلة. وقد يتضمن هذا توجيه جانب من جهود البحث العلمي إلى الكشف عن المواد الأولية المحلية وجدواها الإقتصادية، بما في ذلك الإستفادة من مخلفات الإستهلاك أو الإنتاج الزراعي. كما قد يتضمن دراسة أساليب تعبئة المدخرات المحلية، وإشاعة مناخ من الثقة يساعد على تغيير عادات الإكتناز في أصول غير منتجة أو عقارية التي تنشئ شعورا بالأمان في مواجهة مستقبل غير واضح المعالم، وتحويلها إلى إستثمارات محلية إنتاجية. يضاف إلى ذلك تطوير إمكانيات تصنيع معدات محلية تضيف إلى النشاط الإقتصادي وتساهم في رفع القدرات الإنتاجية، لتصبح نواة لإكتساب إدراك أكبر بمحتوى التطوير التقني، من حيث أنه معرفة تتعامل مع البيئة المحلية، المادية والبشرية، وليست نقلا من بيئات مغايرة. وتبقى دائما حاجة إلى جهود صادقة لرفع كفاءة السياسات المالية والإنفاق العام للأغراض الإجتماعية. وفي كل من هذه المجالات توجد فوائد واضحة لتبادل الخبرات داخل القطر الواحد، وهو ما يحتاج إلى ترتيبات مناسبة، لا سيما في ظل إيكال جانب متزايد من جهود مكافحة الفقر إلى مبادرات ذاتية محلية. كذلك يستفاد من التعاون الدولي وتبادل الخبرات، سواء على مستويات ثنائية أو من خلال تنظيمات متعددة الأطراف، تتعهدها أجهزة منظومة الأمم المتحدة، فضلا عما يقدم كعون عيني أو مالي، لا سيما إلى الدول الأقل نموا.

ويظل هناك مجال واسع للتعاون الإقليمي الذي تتيحه مجالات التكامل العربي، التي يمكن أن تتعهدها أجهزة العمل العربي المشترك وكذا اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا. ويمكن النظر في عدد من الأنشطة التالية:

- تعجيل تنفيذ وتطوير برامج الأمن الغذائي، لا سيما وأن المنطقة العربية مواجهة بإرتفاع في تكلفة إستيراد حاجاتها الغذائية نتيجة لما يترتب على إتفاقية الجات الأخرى من تغيرات في أسواق السلع الزراعية، بما في ذلك إنخفاض الفائض الأوروبي الذي كان يستخدم في تقديم معونات غذائية.
- تكثيف التعاون الدولي من أجل القضاءعلى المجاعات التي تهدد الحياة في دول عربية، كما تهدد دولا أفريقية أخرى.
- الإتفاق على سياسة مائية في مواجهة محاولات إغتصاب المياه العربية وفرض شروط مجحفة نظير تصدير المياه إلى الدول المعتمدة على مياه مستوردة. وتتضمن هذه السياسة ترشيد إستخدامات المياه والحرص على تطبيق أدوات إقتصادية سليمة تجمع بين الرشد الإقتصادي والرعاية الإجتماعية، لا سيما للفقراء.
- توجيه عدد من المشاريع العربية المشتركة نحو توفير متطلبات الحاجات الأساسية بكلفة مناسبة، بالإستفادة من إتفاقيات تسهيل التبادل التجاري وبرنامج صندوق النقد العربي لتمويل التجارة العربية.
- تعزيز موارد الصناديق الإقليمية والقطرية لتكون قادرة على تمويل برامج النهوض بمرافق وخدمات المناطق الفقيرة، لا سيما في الدول الأقل نموا. ويؤخذ في الإعتبار ما تحتاجه عمليات إعادة التعمير من موارد تخصم من الإمكانيات الإقليمية.
- إنشاء ترتيبات إقليمية لتسهيل التبادل الإقليمي لمنتجات المنشآت الصغيرة ووحدات القطاع غير المنظم، بالتعاون مع الأجهزة القطرية التي تتولى مساندة تلك المنشآت والوحدات.
- توفير مصادر تمويلية للمعاونة في تخفيض كلفة الإئتمان المقدم إلى المنشآت العاملة في المناطق الفقيرة.
- إقتراح برامج معونة فنية إقليمية تستفيد منها عدة دول متجاورة، سواء بالنسبة لتعزيز القدرات الإنتاجية أو تطوير قدرات الأجهزة الإدارية أو صياغة وإدارة برامج مكافحة الفقر.

التشغيل المنتج:

كانت قضية التشغيل المنتج من أولى القضايا التي عني بها المجتمع العالمي، وكانت هي الحافز لإنشغال الأمم المتحدة بقضايا التنمية عامة، وحرصها على التعاون الدولي من أجل بلوغ الهدف الذي شغل الإقتصاديين منذ الكساد الكبير، وهو التوظيف الكامل. غير أن ظاهرة البطالة تحولت إلى ظاهرة طويلة الأجل، وليست مجرد عرض مؤقت لتقلبات دورية سرعان ما يزول. وإنطبق هذا على الدول الصناعية التي قدر حجم بطالتها في أوائل التسعينات بحوالي 28 مليون متعطل، ينتظر أن يرتفع عددهم إلى 35 مليون في 1994، بنسبة 8.6 % من قوة العمل. وترتفع هذه النسبة في الدول الأوروبية الغربية إلى 12 %. وإنتقلت العدوى إلى الدول في مرحلة التحول من الإشتراكية لتصل بطالتها إلى 7.5 مليون، حيث تعاني بعضها من بطالة تفوق 15 %، ويتوقع أن تصل معدلات جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق إلى مستويات مناظرة، نتيجة عدم نمو المشروعات الخاصة بما يوازي غياب المشروعات العامة التي يجري التخلص منها. وبلغت تقديرات العالم النامي حوالي 70 مليون في القطاع المنظم، دون أن يشمل ذلك أعداد البطالة الكاملة أو الجزئية في الريف أو في القطاع غير المنظم، أو حالات نقص التشغيل، التي تنتقص من الصفة الإنتاجية للتشغيل. ويشير تقرير فريق الخبراء الذي عقد إجتماعا في سالتسجيبادن، السويد، في الفترة 4-1993/10/8 لمناقشة قضية التشغيل المنتج، إلى أن نقص التشغيل يبلغ حوالي 700 مليون عامل، مما يعني أن حوالي 30 % من قوة العمل العالمية البالغة 2.8 بليون شخص ليست في حالة تشغيل كامل منتج (يذكر أن تقرير التنمية البشرية الأخير يقدر حجم قوة العمل في 89-1991 بحوالي 2.4 بليون، منها 0.4 في الدول الصناعية).هؤلاء قد يعملون ساعات طويلة، يدفعهم إلى هذا التدني الشديد في أجورهم بسبب إنخفاض إنتاجيتهم. ومن ثم فهم يشكلون النسبة الغالبة من الفقراء الذين رأينا أن عددهم يبلغ 1.1 بليون شخص. ويعرف التشغيل المنتج بأنه ذلك العمل الذي يضيف إلى الناتج القومي ما يوازي الدخل الذي يقبل أن يعمل به العامل شريطة أن يتجاوز العائد من ذلك العمل مستوى الفقر المطلق. ونظرا لأن العمل هو المصدر الوحيد للدخل الذي يستطيع أن يتكسبه الفقراء، فإن هذا يفسر حقيقة العلاقة بين الفقر ونقص التشغيل، بمعنى أن قوام هذه العلاقة ليست مجرد البطالة السافرة بين مؤهلين، بل بطالة مقنعة بين أفراد عاجزين عن رفع إنتاجيتهم، أو زيادة عائدهم بمزيد من ساعات العمل فوق ما يقيهم مرارة الفقر.

وتتراوح معدلات البطالة في المنطقة العربية بين 10 و 20 %. غير أن الصفة التي تتميز بها المنطقة هي أن الجانب الأكبر من التعطل يصيب الشباب، لا سيما الخريجين، وهو ما يؤدي إلى إضطرابات إجتماعية خطيرة في بعض دول المنطقة. ونظرا لأن هذه الدول بدأت مؤخرا في تنفيذ برامج تكيف، فإن معدلات البطالة سوف تستمر في الإرتفاع لعدة سنوات قادمة، خاصة وأن وزن القطاع العام الذي يطلب تحويله إلى القطاع الخاص كبير نسبيا. وتشير تجربة أمريكا اللاتينية التي سبقت بتنفيذ برامج مماثلة قبل أكثر من عشر سنوات إلى أن الإرتفاع في الدخل والإنتاجية بعد تجاوز مراحل التكيف لم يتمكن من التخفيف من حدة الفقر، وهي الحدة التي تفاقمت خلال تطبيق سياسات التثبيت الإنكماشية. من جهة أخرى فإن الدول سريعة النمو في جنوب شرقي آسيا، التي بدأ بعضها يعاني من نقص في الأيدي العاملة، لم يتمكن من تخفيف معدلات الفقر بنفس السرعة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الدول المتقدمة لم تتمكن من القضاء على جيوب الفقر فيها، بينما تزايدت فيها معدلات البطالة بالشكل سالف الذكر، فإن النتيجة الأساسية التي يمكن إستخلاصها هي أنه على الرغم من إرتباط قضيتي الفقر ونقص التشغيل بما حققه المجتمع من نمو إقتصادي، ومن ثم تداخل المشكلتين معا، فإن إختلاف وزنهما يعكس إختلاف أساليب التعامل معهما. من جهة أخرى فإنه على المستوى القطري يتخذ الأثر المباشر للفقر سبيله إلى الإقتصاد القومي من خلال ضعف طلب الفقراء على طيبات المعيشة، التي تتركز في ضروريات الحياة، بينما يأتي الأثر على قدرة المشاركة في جهود التنمية في مرحلة التأثير غير المباشر نتيجة لما يخلفه الفقر من آثار سلبية على قدرات المشاركة والعطاء. أما نقص التشغيل فيظهر أثره المباشر على جانبي العرض والطلب معا، من حيث حرمان المجتمع من ناتج يمكن أن تضيفه شريحة مهمة من أبنائه، وحرمان هؤلاء من الأجر الذي يمكنهم من الحصول على نصيب من ثمار التنمية. هذا النقص في جانبي العرض والطلب ينتقل أثره إلى باقي العالم بحكم التداخل والإعتماد المتبادل، سواء لإنكماش الطلب العالمي على المنتجات التي تتبادل عبر أسواق التجارة العالمية، أو لتناقص الفائض الموجه إلى التعاون الدولي في جهود التنمية وإعادة توجيه القدر المحدود المتاح إلى الفئات المحتاجة محليا. فعلى سبيل المثال، يقدر متوسط الناتج للفرد المشتغل في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD بحوالي 43.59 ألف دولار سنويا (وفقا لمتوسطات 1991) بينما يبلغ المتوسط المناظر في باقي دول العالم 2.48 ألف دولار، أي أن النسبة هي 17.6 : 1. ومعنى هذا أن حجم البطالة البالغ 35 مليونا في الدول الصناعية يؤدي إلى فقد لناتج سنوي بعادل ما يترتب على بطالة ما يقارب 615 مليون في باقي دول العالم. ويصبح السؤال هو: إلى أي حد يؤدي خلق فرصة عمل في الدول النامية إلى تنشيط للطلب العالمي ينتقل أثره إلى باقي دول العالم، بالمقارنة بخلق فرصة عمل في الدول الصناعية ذاتها؟ والقضية المطروحة ليست هل الأجدى هو تشغيل هذا عن ذاك، بل هي إعادة النظر في تناول قضية البطالة بنقلها من المستوى القطري أو الإقليمي إلى المستوى العالمي، ثم مغزى ذلك بالنسبة إلى تعزيز القدرات الذاتية على التعامل مع الفقر ومن ثم التخفيف من حجم الموارد التي يطالب العالم بتدبيرها لتقديم العون إلى الدول النامية التي ترتفع فيها معدلات الفقر ونقص التشغيل معا.

هناك حاجة إذا إلى تعامل القمة العالمية مع القضية من منطلق مراجعة الأساليب المتبعة حاليا لمعالجة البطالة والمحصورة في أساليب قطرية تدعمها أحيانا مساعدات خارجية، والمقارنة بينها وبين أساليب بديلة تتناول القضية على المستوى العالمي، مع الأخذ في الإعتبار الحركة

الدولية للتدفقات الإقتصادية. ففي 1991 كانت نسبة الواردات إلى الناتج الإجمالي 15.16 % لدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، أي حوالي 6610 دولار للمشتغل، مقابل 19.7 % في باقي دول العالم، أو 488.5 دولارا لل مشتغل. وبإفتراض أن 80 % من واردات دول المنظمة تأتي من داخلها، وأن نسبة مماثلة من واردات باقي دول العالم منها تأتي أيضا من دول المنظمة، بينما 20 % من واردات هذه الدول هي واردات بينية، فإن تعطل مليون عامل في المنظمة يؤدي إلى نقص في الطلب على منتجات باقي الدول يكفي لتشغيل 0.53 مليون عامل، بينما تعطل مليون عامل في باقي دول العالم إذا ما صحبه نقص في طلب تلك الدول على الواردات بالنسب السائدة حاليا يؤدي إلى نقص الواردات من دول المنظمة بما يكفي لتشغيل 9 آلاف عامل فقط من. وما قد يقدم من مساعدات إلى تلك الدول لمواجهة عجز موازين مدفوعاتها يخفف من الأثر على الدول المتقدمة ذاتها، ولكنه يتحول إلى مديونية تفرض على الدول النامية تكاليف خدمة باهظة تؤدي إلى ما نشاهده حاليا من مفارقات في قضية المديونية وذيولها. فإذا نظرنا إلى الحالة العكسية، وهي أثر زيادة التشغيل في الدول المتقدمة بالقياس إلى أثر زيادة التشغيل في باقي دول العالم، وجدنا أن عوامل أخرى تتدخل لتعقد الصورة:

- أن الدول الصناعية تملك الموارد الرأسمالية اللازمة للتشغيل الإضافي، أو تملك القدرة على إجتذابها من خلال الهيمنة على أسواق رأس المال العالمية، بينما الدول النامية لا سبيل لها إلا بالتوجه إلى نفس الأسواق وهي خارجها.
- أن التوجه إلى التصدير، تحت تأثير الدعاوى السائدة، وبحكم الحاجة إلى تدبير العملات الأجنبية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات يعني قبول الهيكل الإنتاجي الذي تفرضه إحتياجات الدول المتقدمة، وهو ليس بالضرورة الهيكل ذا أعلى أثر مضاعف على التشغيل المحلي.
- وبحكم تباين القدرة على تدبير المعدات الرأسمالية والسلع الوسيطة والمعرفة التكنولوجية، فضلا عن الحاجات الأساسية، بما فيها الغذاء الضروري، خلال مرحلة إنشاء الهياكل الإنتاجية الجديدة، يختلف الأثر المبدئي لتوسع التشغيل (وفي النهاية الأثر الكلي) في مجموعتي الدول على التشغيل داخل نفس المجموعة وفي المجموعة الأخرى.
- والمشاهد أن الدول المتقدمة، تساندها المؤسسات الإقتصادية الدولية، تحاول إيجاد حلول للتشغيل في داخلها أو داخل الدول النامية، في صالحها هي في الحالتين.

ما تشير إليه التقديرات السابقة هو أن التفاوت في القدرات الإقتصادية المحلية والدولية، يضيف أبعادا أخرى إلى العوامل المتسببة في البطالة في مجموعات الدول المختلفة، لها تأثير على الفكر العالمي ومن ثم على الحلول التي تطرح على الساحة العالمية. ولعل جولة أوروجواي وتحول إتفاقية الجات إلى منظمة للتجارة الدولية تتحكم فيها مجموعة السبعة G-7، خير شاهد على الأساليب التي تستخدم في التدليل على سلامة الحلول المقترحة، بحساب الآثار على التشغيل والنمو في الدول المتقدمة، وإعطائها أولوية على ما عداها. ويقتضي الأمر أن تؤخذ الأبعاد المختلفة، بما في ذلك الآثار المباشرة وغير المباشرة وحجم الأعباء على الدول المختلفة لمعالجة نقص التشغيل كظاهرة عالمية في عالم يتزايد إعتماده المتبادل.

ومن الظواهر التي تشغل الباحثين ما يسمى بالنمو دون تشغيل jobless growth. فالمشكلة لم تعد مجرد عدم مواكبة معدلات التشغيل معدل نمو الناتج في الزيادة، إذ أن هذا هو الوجه الآخر لزيادة الإنتاجية المتوسطة للعامل. بل إن عددا من الدول المتقدمة تراجع معدلات التوظف فيها مؤخرا على الرغم من أنها حققت نموا موجبا. مقابل هذا تمكنت بعض الدول حديثة التصنيع من إحراز نمو سريع في كل من الناتج المحلي ومعدلات التشغيل معا. ومع ذلك يجب أن تذكر أن التجربة الكورية مثلا تشير إلى أن ما تحقق من نمو وما صحب ذلك من تسارع في معدلات التشغيل، بما في ذلك تشغيل النساء، صحبها معدلات مرتفعة في نسب الفقر المطلق، لا سيما في المناطق الحضرية التي تتوطن فيها الأنشطة المتطورة. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993 إلى أن الفترة 77–1989 شهدت معدلا يبلغ في تلك المناطق 18 %، مقابل 14 % في دولة متوسطة النمو مثل الأردن، أو 20 % في تونس، و 25 % في مجمل الدول النامية. يؤخذ في الإعتبار إرتفاع نسبة قوة العمل في كوريا إذ تبلغ 42 % من السكان (منها 34 % إناث) مقابل 23 % في الأردن (10 % منها إناث) و 23 % في تونس (13 % منها إناث) و 44 % في الدول النامية (33 % منها إناث). وإذا كان معامل جيني في نفس الفترة تقريبا يقدر بحوالي 36 % في كوريا مقابل 40 % في تونس، فإن البرازيل التي أفرطت في الحصول على موارد خارجية، أولا في شكل إستثمارات مباشرة ثم من خلال مديونية مفرطة، يقدر معاملها بنسبة 57 %.

ويقودنا هذا إلى ما يترتب على برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تضطر دول نامية إلى تطبيقها، من آثار على تزايد معدلات نقص التشغيل وتفاقم معدلات الفقر. يذكر في هذا الصدد عدد من الحقائق:

- أن مرحلة التثبيت تحفل بعدد من الإجراءات الإنكماشية، في مقدمتها تقليص الإنفاق الحكومي الذي يعتبر المحرك الأساسي لحركة الإقتصاد، سواء بما يخلقه من طلب أو ما ينشئه من فرص تشغيل أو ما يعالجه من تدني مستويات الدخل النقدي من خلال دعم يتيح قدرا أكبر من الأساسيات ويطلق سراح قدر أكبر من الدخول النقدية ليتوجه إلى الأسواق ومن ثم يهئ طلبا على منتجات أخرى، يعزز إنتاجها ومن ثم معدلات التشغيل في المنشآت المنتجة لها. وبالتالي فإن إنكماش الإنفاق الحكومي يصحبه آثار مباشرة وغير مباشرة على الطلب المحلي الكلي. قد يكون حجم هذا النقص مؤثرا في تقليص العوامل التضخمية الكلية؛ إلا أن هذا يتم بكلفة إجتماعية عالية، كما أنه لا يوجد ما يؤكد

أن هيكل النقص يتلاءم مع متطلبات تصحيح هيكل الطلب على نحو يؤثر على التوازن الخارجي، وهو ما تبشر به الفلسفة النقودية التي تقبع خلف سياسات التثبيت.

- أنه عند الإنتقال إلى مرحلة التكيف الهيكلي structural adjustment، نجدها في جوهرها عملية إعادة هيكلة restructuring. فعلى عكس الحال للدول المتقدمة التي يكفيها تنشيط الطلب، خاصة الطلب الخارجي الذي يلعب دورا مهما بالنسبة للصناعات التي تتسم بإتساع النطاق، فإن إعادة الهيكلة في الدول النامية تعني مراجعة تامة لكثير من الأنشطة التي وجهت في المقام الأول لأسواق محلية مبالغ في حمايتها، في مقدمتها أنشطة يتولاها قطاع عام يعمل وفق هياكل سعرية مصطنعة، تضر بإقتصادياته، ومن ثم بسلامة البنيان الإقتصادي كله.
- بل إن الجماعة الأوروبية بدأت في السنوات الأخيرة تقبل في قاموسها عمليات إعادة الهيكلة، في مواجهة إتخاذ ظاهرة ضمور بعض الصناعات declining industries أبعادا مقلقة. ومع ذلك فإن بعض هذه الصناعات، كصناعة الصلب مثلا، تمارس ضغوطا من أجل الإستمرار دون إستجابة لبرامج تعديل هياكل الإنتاج لأوضاع الطلب طويل الأجل على منتجات تلك الصناعة. والجدل الكبير حول إعانات الزراعة أثناء جولة أوروجواي، كان نموذجا آخر لرفض تطبيق قواعد السوق على علاتها وتعديل هياكل الإنتاج وفق متطلبات السوق العالمية.
- ويؤدي التحول إلى الصناعات الناهضة development industries إلى تحقيق زيادات ملموسة في الإنتاجية، دون أن يعني ذلك بالضرورة قدرة على تحويل سريع للعمال من الصناعات الضامرة إليها. ولذلك نجد أن الجماعة الأوروبية سعت إلى تدعيم الصناديق الهيكلية (الصندوق الإجتماعي الذي يعالج الآثار الإقليمية، وصندوق التشغيل) لتفادي الآثار الإقتصادية العكسية والعواقب الإجتماعية الوخيمة لهذه التحولات، بينما خصصت مزيدا من الموارد للبحوث التقنية المشتركة لتتمكن من اللحاق بالدول التي سبقتها (اليابان والولايات المتحدة). ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993 (ص 35) إلى أن الفترة 73–1987 شهدت تراجعا في معدلات التوظف في الدول الأوروبية الكبرى على الرغم من النمو الإيجابي في الناتج المحلي، على عكس الحال في الدولتين القائدتين. ويشير هذا إلى أن الدول التي تتأخر في اللحاق بالتطور التقني تعاني من تأثير سلبي على معدلات التشغيل فيها، على الرغم مما قد تحققه من نمو.
- وخلال عملية إعادة هيكلة إقتصادات الدول النامية، يظهر أن ما تم القضاء عليه من عوامل التضخم الداخلية بأدوات التثبيت، وتطبيق سياسات تصحح هياكل الأسعار المحلية وعلاقتها بالأسعار العالمية، لا ينشئ طلبا عالميا تلقائيا على الطاقات القائمة التي تعطلت في فترات الخلل أو التثبيت، بل لا بد من إستثمارات جديدة وإعادة تأهيل القوى العاملة لكي تكون أقدر على التعامل مع الأنشطة الجديدة. وقد يدفع هذا إلى الإستعانة بخبرات أجنبية دون أن يولد تشغيلا للعمالة المحلية، لا سيما إذا تم الإستثمار برأسمال أجنبي وتقنيات مستوردة.

وهكذا نجد أن الإتجاه الذي يسود الفكر الإقتصادي، بما في ذلك الفكر الذي برز في إجتماعات الإعداد للقمة الإجتماعية، والذي يعلق أملا كبيرا على عملية النمو الإقتصادي كمحور أساسي في خلق التشغيل المنتج وفي توليد الدخل القادر على التعامل مع الفقر على نحو أفضل، يظل متأثرا بالعلاقات الكمية أكثر من تناوله الجوانب الكيفية؛ كما أنه – بحكم تأثره بالنظرة الإجمالية أو الماكرو إقتصادية – يغفل النواحي التركيبية للهيكل الإقتصادي على الرغم من الحديث المردد عن التكيف الهيكلي. وحتى عندما تناقش برامج التثبيت والتكيف من وجهة نظر إجتماعية ويجري الحديث عن تنمية ذات وجه إنساني development with a human face، فإن الجوهر يظل هو صواب مفهوم الكفاءة الإقتصادية أولا، ثم تصاغ الأبعاد الإنسانية في إطار لا يهدد تلك الكفاءة أو يطمس معاييرها. ولعله قد آن الأوان للتعامل مع المشاكل من منظور متكامل:

- أن التعامل مع أخطاء الماضي لا يعني مجرد العودة إلى ما كان يجب إتخاذه من قبل تفاديا لأخطاء قاتلة في السياسات الإقتصادية. بل إن الأهم من ذلك مواجهة التغيرات الهيكلية التي تفرضها التطورات المستمرة في الأوضاع العالمية.
- أن جانبا من التعديلات التي يوصى بإتباعها، بما في ذلك التوجه إلى التصدير عودة إلى مقولة روبرتسون أن "التجارة هي محرك النمو" تتجاهل الحقيقة المعروفة وهي أن الدول النامية التي إعتمدت طويلا على التصدير القادر في معظم الأحوال على خلق قدر لا بأس به من التشغيل، أصبحت شديدة التعرض vulnerable نتيجة لذلك. والسؤال الجدير بالإجابة هو إلى أي حد يمكن تعديل هياكل التبادل التجاري الدولي على نحو يوفر قدرة أكبر على النمو والتشغيل المنتج.
- وبالتالي فإن السباق المحموم لتحرير التجارة الدولية على المستوى العالمي لا يمكن تبريره بأن تعديل الهياكل الإنتاجية المحلية وفقا لمقتضيات التحارة المحررة هو أفضل الطرق لتحقيق التنمية والتشغيل.
- ومن الأمور التي يجب أن تؤخذ في الإعتبار أن التركيز على حل مشكلة الميزان الخارجي، بما يضمن حقوق الدائنين وهم الدول المتقدمة وأسواقها المالية، يعطي أولوية شبه مطلقة لشطر من الإقتصاد يتجه إلى التحديث. وتعامل قضية التشغيل تبعا لذلك كمشكلة تكميلية. فهي تتخذ صيغة تسكينية خلال مرحلة التثبيت وما تعنيه من إنكماش. وتتخذ صيغة إستكمالية في مرحلة التكيف، حيث تنادي معظم المقترحات بالتركيز على القطاعات التصديرية الديناميكية في ناحية، والقطاعات المنشئة لمعدلات تشغيل عالية في ناحية أخرى، دون إشتراط وجود مساحة مشتركة كبيرة بين الإثنين.

- وتذهب معظم المقترحات إلى التأكيد على الدور المهم للصناعات الصغيرة والقطاع غير المنظم. هذه الصناعات تقتضي قبول نسب كبيرة لأصحاب العمل إلى العاملين، وما يتطلبه ذلك من إنتشار المعرفة بأصول الإدارة وتملك أصول الإنتاج، وهو ما يضيف إلى واجبات النظم التعليمية والتدريبية والقطاع المالي والخدمات الإنتاجية والتسويقية.
- وينشئ التركيز على التفريد أو التخصيصية privatization وخطاياه السبع التي عددها تقرير التنمية البشرية لعام 1993، إنشغالا بقضية جزئية تحصر الحوار في مصير العاملين فعلا في القطاع العام يطغى على العناية بالملتحقين الجدد بسوق العمل. وخلال هذا تتراكم بطالة تصيب الشباب، ومعظمهم من الخريجين، لتنشأ بطالة بين فئة تحتاجها التنمية. وينتقل الإهتمام إلى هذه الفئة، خاصة إذا ما أدى تزايدها إلى قلاقل إجتماعية. بينما يتراجع من الصورة فئة أضافت الجهل إلى البطالة. هذه الظواهر التي تنتشر في الوطن العربي تحتاج إلى دراسة متعمقة لخطورتها على قدرات الإستفادة من المورد البشري الذي هو أهم الموارد في منطقة فقيرة في الكثير من الموارد الأخرى.

وتشير المفارقات سالفة الذكر إلى أن التفاوت في دور القطاعات المختلفة يجعل النظرة إلى التشغيل نظرة تابعة. ولذلك فإن ما تتضمنه من حديث عن تنظيم أسواق العمل يتخذ منحى التأكيد على عدم مواءمة العرض للطلب، بإعتبار أن الطلب هو سيد الموقف. وينحى في ذلك باللائمة على أمرين: الأول الظاهرة الديموجرافية التي تقود إلى التوصية بالإهتمام بالسياسات السكانية. والثاني المنظومة التعليمية وما يترتب عليها من عدم توافق مخرجات التعليم مع إحتياجات التنمية، حيث التنمية مستمدة من التحليل الإقتصادي للهيكل الإنتاجي. ويغيب عن التحليل إعطاء وزن لكون العمال يشكلون قدرا كبيرا من الفئات غير المتنافسة، وأن التشوه في التنمية يقود إلى إنتقال جانب منهم من فئة إلى أخرى لم يكونوا معدين أصلا لها، مما يتسبب في إهدار جانب مهم من عناصر الإسهام في رفع الإنتاجية، وفقدان الحافز على توظيف المعرفة والخبرة المحصلة في بناء تخصص متنامي يزيد من القدرة على العطاء ومن العائد منه. وبينما يتزايد الإهتمام بتحرير تدفقات المنتجات ورأس المال، وبالربط المستمر بالأسواق العالمية فيهما، فإن هناك مقاومة تتزايد في وجه إنتقال البشر، لا سيما الساعين إلى العمل. بل إن كثيرا من إجراءات التحرير تستهدف الحد من حركات إنتقال العمال، كما هو الحال في إقليم النافتا. يصحب ذلك ميل إلى الإنتقائية في السماح بالإنتقال، ينشئ ما هو معروف بإسم نزيف الأدمغة. ويلاحظ أن جانبا من الإنتقالية الإنتقائية العربية بدأت تقود إلى حالة مماثلة، لا يعوضها ما يقابلها من تحويلات مالية.

وهكذا نجد أن التعامل مع التشغيل المنتج، وما يعنيه من حلول ومن إجراءات على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لا يقف عند مجرد إعادة صياغة شروط التنمية الإقتصادية معبرا عنها بمغزاها بالنسبة إلى التشغيل دون مساس بالكفاءة الإقتصادية، بل تبدو الحاجة، في قمة تختص بالتنمية الإجتماعية، إلى الأخذ بمفهوم الكفاءة الإجتماعية، social efficiency التي تشتمل السياسات والأطر المؤسسية وأسس المشاركة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك العمال المشتغلين في أوضاع إنتاجية مختلفة، ورجال الأعمال لمختلف القطاعات أيا كانت درجة تنظيمها، على المستوى الجهوي والقطري والإقليمي، أخذا في الإعتبار حجم الهجرة العربية. ويقتضي الأمر رفد الدراسة الأساسية بعدد من الدراسات، وبخاصة:

- العلاقات بين التنمية والتشغيل لمجموعتي الدول المتقدمة والنامية، لا سيما العربية.
- خصائص نقص التشغيل في المنطقة العربية، مع إبراز بطالة الشباب وأوضاع الأقاليم العربية المختلفة وأثر السلام.
- دراسة مغزى سياسات التكيف الهيكلي، مدعمة بدراسات حالة.
- دور الصناعات الصغيرة والقطاع غير المنظم في كل من التشغيل والتصدير.
- تنظيم أسواق العمل، وعلاقتها بالأسواق الأخرى، خاصة في ظل تحرير التجارة.
- إنتقالية العمالة، وأثر التغيرات في الدول الأوروبية والعربية المستوردة للعمالة على أوضاع الدول الموفدة.

التآلف الثقافي والحضاري – البعد الغائب:

لم تعد العوامل الثقافية والحضارية مستبعدة من دراسات التنمية؛ بل إن التنمية في جوهرها هي نهضة حضارية تنقل الإنسان من مرحلة إلى مرحلة جديدة أكثر إرتقاء. وبالتالي فإن النظرة إلى البعد الثقافي تتخذ أبعادا ثلاثة:

- البعد الأول هو المحتوى الثقافي لعملية التنمية ذاتها. ويتخذ هذا البعد شكل معالجة لعدد من القطاعات المهتمة بأنشطة تعتبر أنها ثقافية في المقام الأول.
- البعد الثاني هو الإهتمام بالتمايز الثقافي بين شرائح المجتمع، والعمل على إزالة السطحية rootlessness التي تظهر بشكل أكبر لدى العامة، خاصة قليلي الحظ من التعليم، ومحدودي الدخل.
- البعد الثالث التباين الذي تشتد معالمه على الصعيد الدولي، والذي يتخذ صورة أعمق كلما تباعدت المسافات الجغرافية ومستوبات التنمية والأصول الحضارية.

فالبعد الأول يقود عادة إلى إهتمامات قطاعية، تظهر جلية عند مناقشة أهداف التنمية وصياغتها، ثم تتراجع خلال عمليات التنفيذ، خاصة أن القطاعات المعنية أقل من القطاعات الإجتماعية السابق تناولها، حظا من إمكانية الخضوع لحسابات الكلفة والعائد، حتى ولو طال الأجل الذي يجري الحساب عليه، وهو ما يضعف من تنافسها مع القطاعات الأخرى خلال عملية تخصيص الموارد. يزيد من وقع هذا البعد أن هناك تسليم مسبق بتقسيم للبشر من حيث قدرتهم على إستيعاب الثقافة التي ينظر إليها على أنها من ثمار التنمية التي يمكن أن تخضع إلى تطوير مواز للتنمية الإقتصادية الإجتماعية. بل إن الحديث عن "مثقفين" ينطوي بحد ذاته على تسليم بأن هناك فئة جديرة بحمل لواء الثقافة، وأن العامة من حقهم فقط التمتع بنصيب مما ينتجه هؤلاء، لينالوا حظا معقولا من الثقافة دون أن يطلب منهم المساهمة فيها. هذه النظرة الطبقية أو الفئوية للثقافة تسلم ضمنا أيضا بأن الثقافة ليست بنفس الأهمية إذا ما نظر إليها من وجهة نظر القدرة على العطاء؛ فالأهم هنا هو التعليم والتدريب، وهو ما يقطع حلقة التواصل بين ناتج العملية التنموية ومتطلبات النهوض بها. ويمكن القول أن لب عملية التنمية، إذا ما نظر إليها من منظور بشري متكامل، يستوعب أبعاد الحياة الإنسانية كافة، هو ذلك الربط بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية من ناحية والربط المتبادل بين مرحلتي العطاء والتمتع بالناتج، دون إقتصار على الحركة في الإتجاه من العطاء إلى التمتع. فإذا سلمنا بأهمية هذه النظرة الديناميكية الأوسع لعملية التنمية، وجدنا أن جانبا هاما مما يندرج تحت عنوان التماسك أو الإندماج الإجتماعي، هو في جوهره توافق ثقافي، لا يكتسب أهميته فقط من حيث الإسهام في الإستقرار الإجتماعي، بل إن دوره الجوهري هو تقوية بنيان العملية التنموية وتأمين مسارها.

وما يقال عن المستوى القطري ينسحب وبدرجة أكبر على المستويين الإقليمي والدولي. فالمستوى الإقليمي، بحكم التجاور الجغرافي، وما يصحبه من تمازج عبر التاريخ، ينشئ قدرا من الألفة بين الثقافات والحضارات، ويصقل تطورها معا، وقد يقود إلى تقارب أكبر، له قدر من التعددية لا يختلف كثيرا عن التعددية التي تتحقق على المستوى القطري بين الجهات المختلفة، بما في ذلك بين البيئات الحضرية والريفية؛ كما أنه قد يحمل في ثناياه بذور صراع تبثه إختلافات عميقة بين الأصول العرقية أو الطائفية أو الغقائدية. غير أنه على المستوى العالمي يبرز مجمل التفاوت بين الخصائص البشرية الذي يظهر حكمة الخالق في خلقه الناس شعوبا وقبائل ليتعارفوا. ولا بد أن ينطلق البشر من قبول هذه التعددية التي لا شك تثري المعرفة الإنسانية وتتيح للإنسان رؤى مجسدة للبدائل التي يمكن أن تتخذها أوجه مختلفة من أوجه الحياة. وإذا كان جوهر النظم الديمقراطية هو قبول هذه التعددية على المستوى القطري، فإن تعايش هذه النظم على سطح هذا الكوكب يتطلب قبول التعددية على المستوى العالمي. وبالتالي فإن تناول قضايا التنمية الإجتماعية والأخذ بتنظيمات تحقق تعاونا على الصعيد العالمي يتطلب بادئ ذي بدء توفير متطلبات التآلف الثقافي والحضاري، عبر الزمان والمكان. وبدون هذا فإننا يمكن أن ننساق إلى مآزق يسببها ما يمكن أن يترتب على تصور أننا نعيش عالما تتوحد فيه أسس الحياة الثلاثة، السياسية والإقتصلدية والإجتماعية، من إندفاع القمة الإجتماعية إلى التسليم بضرورة قدر من التجانس الإجتماعي وسعي إلى تحقيقه على نحو يفوق ما تحتمله عوامل التمايز الثقافي والحضاري التي تتم في إطار من التفاهم الذي يفسح مساحة أكبر للألفة.

والقضية الجوهرية التي تواجه العالم اليوم أن الثورة التقانية الحالية، لا سيما في مجالات المعلوماتية والإتصالات، تواجه المجتمعات البشرية بواقع دائب التغير، يقحم عناصر من ثقافات معينة على منظومات ثقافات أخرى، فتمسخ جانبا منها دون أن يجري جهد واع من أجل تعديل المنظومة المتأثرة على نحو يحفظ تماسكها ويكفل فاعليتها ويثبت جدوى الإهتداء بها. فمن غير الواقعي التعامل مع المنظومات السائدة بأسلوب القص واللصق cut and paste، كما أنه من غير الواقعي القول بأن الثقافات التي حققت سيطرة أكبر على أدوات المعلومات والإتصال هي الأجدر بأن تفرض نفسها كبديل أفضل على جميع المجتمعات. ودون إدعاء بالإلمام بكافة الأطراف، يمكن ذكر عدد من الأمور التي يجدر دراستها وطرحها على القمة الإجتماعية، وذلك على النحو التالي:

(1) إن السعي إلى تعزيز الإندماج الإجتماعي والنهوض بالتنمية الإجتماعية يقضي بإعادة ترتيب أهداف التنمية وأولياتها، وإعادة هيكلة مؤسسات التنمية والأنشطة الإنتاجية. ويتطلب هذا إقامة كيانات إجتماعية بيئية متجانسة ومتكاملة، تدرك الضوابط التي تحكم إستمرار الحياة على كوكب الأرض، وتعي مسؤوليتها في المشاركة في الجهد الإنساني العاكف على إحداث تطور مستمر في حياة البشر، مشاركة تفيد الإنسانية جمعاء وتنبذ كل فعال الإستبداد والقهر للإنسان أينما كان. ويتطلب هذا سيادة ثقافة تؤمن بحتمية الإندماج الإجتماعي والتضافر من أجل تحقيق التنمية الإجتماعية. كما يتطلب قدرة التعايش في المجتمع العالمي دون إفتعال حواجز تقف في سبيل تلاقي الفكر الإنسان أو إنتقال ناتجه، طالما الطابع السائد هو خير البشرية. ولا يستقيم ذلك إلا إذا حدث إعتزاز بالهوية المبنية على ثقافة ذات مضمون تنموي يعبر عن إرتقاء بمنظومة قيم المجتمع وإزالة ما قد يكون قد علق بما إنتقل إلى الحاضر من شوائب نتيجة أحداث تاريخية وضعت شعوبا بأكملها خارج سياق الحركة العامة للتطور البشري. وتكمن المشكلة في أن تفسيرات الحركة المذكورة تميل إلى تطبيق **مفهوم الفجوة** الذي ساد الفكر التنموي حتى ثبتت فجاجته. فإذا كانت مقولة اللحاق بمستوى النمو الإقتصادي الذي حققته دول أحرزت التقدم بتطبيق النموذج الرأسمالي قد نبذت لأنها تعني إستنساخ تجربة إنسانية لها قوامها التاريخي والإيكولوجي الذي لا ينتقل تلقائيا عبر الزمان والمكان، فإنه من باب أولى ألا يكرر نفس الخطأ بالحديث عن فجوة ثقافية حضارية، وإحالة التنمية إلى محاكاة لأنماط إجتماعية تعبر عن ذوات إنسانية مغايرة. وبنفس القدر فإن على الدول المتقدمة ألا تعتقد أن فيما حققته

نموذج جدير بأن يسود العالم بدعوى أنه يتوافق مع ما بات مقبولا بقدر أكبر في البعدين السياسي والإقتصادي، لأنها لو فعلت تجمدت وضلت الرؤية للمسقبل.

(2) وتؤثر سرعة الإيقاع الحضاري على **العلاقة بين الأجيال**. فالجيل الأصغر بحكم قوة حسه لإستيعاب كل ما هو جديد، يصبح أقدر على التعامل مع معطيات التطور التقاني بدرجة أفضل. وقد أشرنا إلى أن هذا الجيل هو الأكثر تعرضا للبطالة في المنطقة العربية، مما يحدث تأثيرا سيئا على إمكانات التنمية ويعني إهدارا في موارد كان يمكن أن يستفاد منها. بالمقابل، فإن تقدم العمر بعدد من الشعوب التي نجحت في رفع توقعات الحياة والحد من معدلات النمو السكاني، يجعلها تشكو من إرتفاع نسب الأشخاص الأقل تقبلا لمواءمة التغير في المعرفة الإنسانية. وإذا نظر إلى الأمر من وجهة نظر التعليم وجدنا أن الدعوى السائدة هي التعلم (الذاتي) المستمر كبديل للتمدرس المتقطع. غير أن القضية لها بعدان لا يجب إغفالهما. الأول أن التثقيف الموجه إلى إستيعاب مضمون التطور الجاري والتعامل مع مختلف جوانبه يفوق مجرد متطلبات القدرة على الإندماج في أنشطة الإنتاج المنشغلة بأدائه. الثاني أن شعور الجيل الأحدث بقدرته على التعامل مع معطيات التطور العالمي يجعله أكثر إستعدادا لقبول منظومات قيم دخيلة على مجتمعه، ورفض المنظومة المحلية السائدة وإتهامها هي والجيل المتمسك بها بأنهما يتسببان في إستمرار التخلف. يكفي أن نشير إلى أن العوامل الوطنية التي قادت حركات الإستقلال الوطني وحفزت التوجه إلى التنمية في الخمسينات والستينات تتهم حاليا بأنها كانت إنغلاقية، وأنه لا بديل عن الإنفتاح على المجتمع العالمي في عصر الكوكبية. بل إن طرح مفاهيم كالإقليمية، كانت تعامل على أساس أنها إمتداد للبعد الوطني، يرفده ويحقق قدرة أكبر على التعامل المتكافئ مع العالم الخارجي، أصبح يعاد طرحها حاليا من منطلق اللحاق بالإطار العالمي في إطار يتكافأ مع تجمعات إقليمية أخرى. فالحذر السابق من العالم تحول الآن إلى حذر من أقاليم أخرى. ونظرا لأن الأقاليم تتسم بقدر أكبر من التجانس الحضاري والثقافي، فإن الجيل الجديد سوف يمر بطور آخر يتسم بالتصار ع الحضاري الإقليمي، وهو أمر يجب أن يلقى إهتماما من القمة الإجتماعية.

(3) ويتردد حاليا الحديث عن **الغزو الثقافي** نتيجة لثورة الإتصالات، وعدم القدرة على التحكم فيما يصل إلى الأعمار والبيئات المختلفة، عارضا أنماطا شديدة التباين للحياة، دون توفر القدر المماثل من التعريف بالبيئة الخاصة وبنظم القيم فيها. بل إن إنشغال الدول المالكة لأدوات البث الخارجي سوف تجد نفسها بعد قليل منساقة إلى التعامل مع الخارج بقدر يفوق تعاملها مع الداخل في عالم يساق بسرعة هائلة إلى الكوكبية وإلى إسقاط الحدود في طريق التدفقات الإقتصادية، بحيث تتزايد إحتمالات تعرضها إلى تفكك داخلي، تعيد بثه إلى الخارج، بينما شعوبها تنضم إلى قائمة متلقي البث الخارجي. والأمر هنا ليس دعوة إلى التحصن من غزو خارجي من منطلق عدائي لكل ما هو دخيل، بل إن المطروح هو: إلى أي حد يجري إخضاع الأنساق الداخلية في محتلف دول العالم لمتطلبات التحرير الإقتصادي الذي يضع المصالح الإقتصادية لعابرات القوميات فوق المصالح التنموية للدول المتقدمة والنامية معا، إقتصادية كانت أم إجتماعية أم ثقافية. ولعل أحد الجوانب التي لا يجوز إغفالها في ظاهرة الغزو الثقافي أن قدرة الإختيار لم تعد خاضعة لحسابات الكلفة والعائد، حيث الكلفة تحسب بالنفقة التي تدفع للحصول على منتج ثقافي معين أو الزمن الواجب تخصيصه لتعاطيها، بل إنها من شدة السرعة وعظم التنوع وسطو الإبهار بحيث تزيل الفاصل بين الثقافة والترفيه، ويستمرئ الكثيرون الإستغراق فيها على حساب كسب الرزق أو تحصيل العلم أو صيانة الخلق، وكلها ذات أثر شديد السلبية على التنمية بمختلف أبعادها.

(4) ويترتب على ما تقدم تزايد ظاهرة **الإغتراب** التي بدأت تسلخ الفئات الأكثر ديناميكية في المجتمع، سواء على الصعيد الإقتصادي (المستثمرين) أو الثقافي (المفكرين) أو العلمي (الأدمغة العلمية)، من واقع مجتمعاتها، بالبحث في أسباب تقدم الآخرين ومخاطبة نواحي التقدم لديهم، بأكثر مما تترك للتأمل في مصادر القوة الذاتية ومعالجة ظواهر التخلف بتعزيز تلك المصادر. يقابل هذا إغتراب من نوع مضاد يعيش على الأصولية السلفية، بعد أن تراجعت هيبة الإيديولوجيات المستحدثة، وسعي أنصار مذهب الحرية الإقتصادية إلى التغني بالعودة إلى الأصولية الرأسمالية بما حفل به تاريخها من إضطهاد لشعوب العالم الثالث. ويتولد عن نوعي الإعتراب صراع على المستويين المحلي والعالمي، يتطور إلى ممارسات إرهابية من نوع أو آخر، تهدد السلام المحلي والعالمي بأكثر مما فعلته الحروب. ويتغلغل الإغتراب المكاني في نواح شتى من نواحي الحياة على نحو يشوه قدرات التعامل مع أبعاد التنمية ذاتها. فالإهتمام بأوضاع الإقتصاد الأمريكي ومغزاه بالنسبة لإستقرار الدولار يأخذ من حيز المفكرين الإقتصاديين وصناع السياسات حيزا أكبر مما يأخذه الإهتمام بإنتشار الأمية وتدهور الأوضاع المعيشية في الريف. ومتابعة مفاوضات الدول الكبرى لإتفاقية الجات ثم الإنشغال بما قرروه بشأنها فاقت ما يخصص لدعم أوضاع الإقتصاد المحلي من داخله. ومعرفة اللغات الأجنبية أصبحت أحد الأصول الثمينة التي تفوق في أهميتها الحفاظ على الهوية. ومشاهدة حرب الخليج على شبكات CNN ومآسي الإنسانية المعذبة في البوسنة والهرسك والمجاعات في أفريقيا تتحول إلى حالة من التبلد الذهني لدى المشاهد، بينما تتراج أمامها مساحات الوقت الذي يبذل في جهود تطوعية لمعالجة أوضاع تشكو منها فئات محلية محرومة. أما الإغتراب الزماني فلا يقتصر على السلفيات المشار إليها، بل إنه يحيل حياة الكثيرين إلى قلق وتوجس مما يحمله مستقبل يصنعه بشر آخرون، ويرفع من درجات عدم التأكد. وقد يجد البعد ملاذا في الإغتراب من خلال غيبوبة تهيئها له مخدرات تمتص بها عصابات تتزايد تدويلا هي الأخرى، لتهدم جهازه العصبي وقدراته الإيداعية.

(5) وقدر أشرنا من قبل إلى الدعوى التي تردد حاليا بأن يحل **أمن الفرد محل الأرض**. فمثل هذا المفهوم، على براءته، يترجم إلى تجريد الدول من القدرات العسكرية وإحلال القوات الدولية محل القوات المحلية بحجة القضاء على الصراع بينها، وهو ما يعني نقل سلطة إحلال الأمن من الدولة إلى مركز عالمي لا تتكافأ فيه أصوات الشعوب. ويجري حاليا تطبيق هذا المبدأ بصور مختلفة تطيح بالكيانات الوطنية وتمسخ هويتها. فالدولة الفلسطينية تحرم من الحفاظ على سلامة ترابها، وتزج في الوقت نفسه ترتيبات إقليمية للتعاون الإقتصادي بدعوى أنه أدعى للسلام وأجدر بتحقيق التنمية للجميع. والولايات المتحدة تمارس مفهوم أمن الأرض على نحو يتنافي مع أمن الشعوب الأخرى، وينشئ نظرة طبقية تطبق خارج مجتمع قوامه اللاطبقية. فهناك حديث عن إرتباط الأمن الأمريكي بالمصالح الأمريكية على سطح الكوكب، وهو ما يعني أن الأمن والتنمية صنوان وليسا بديلين، وهو المفهوم الذي أخذت به إستراتيجية العمل العربي المشترك. فإذا إقترن ذلك بالدعوة إلى تنمية تتبع منهجا مقتبسا، سواء من حيث قبول مفرزات الثورة التكنولوجية التي تقودها الدول المتقدمة كنسق حياتي يسعى إليه الجميع، أو اللهث وراء التقنيات التي إتبعت في إنتاجها بغض النظر عن تباين البيئة التي نشأت فيها، أو إعادة صنع الإنسان وإستنساخ ثقافته لكي يتناول مفرزات التنمية المفسرة على النحو السابق، ويساهم في صنع جانب منها من أجل تصديره في بيئة عملية يجري توحيدها، فإن النتيجة الحتمية هي فقدان الهوية، وإنهيار أهم أركان المنظومة الثقافية.

(6) ويشهد العالم حاليا دعاوى تتأرجح ما بين **الصراع بين الحضارات والحوار بينها**. وأهم المظاهر في هذا الصدد، ذلك الصراع القائم على تباين الأديان السماوية، بعد أن تراجع الصراع الإيديولوجي. وقد نجحت الحركة الصهيونية في الإيهام بأن علاقتها بالعالم الغربي لا تقف عند حد السير في ركاب إيديولوجيته الإقتصادية، أو تبرير إستبدادها السياسي والعسكري بأنه مرحلة يتطلبها بناء الدولة الوليدة في مناخ عدائي، بل إن نشأة الدولة الصهيونية هو تجسيد لحضارة العهد القديم التي تعود إليها جذور العهد الجديد. من جهة أخرى فإن التعامل مع الحضارات الأخرى يتخذ موقفا شديد التباين. ففي الشرق الأقصى، حيث يوجد قدر كبير من المصالح الإقتصادية، يوجد تسليم بمذاهب دينية عتيقة خارج ثلاثية الأديان السماوية، وهي لا تفرض نفسها كبديل لأي منها. وهكذا تتفق المصالح الإقتصادية مع فرص التعايش السلمي وقبول التفاوت الحضاري والإختلاف الديني. أما المنطقة العربية الحاملة للواء الإسلام، والدول الأخرى التي تطبق تصورات معينة للإسلام على نظمها السياسية والإقتصادية، فإنه يجري النظر إليها بعين الشك. فمن ناحية تقع داخل هذه المنطقة موارد تهم العالم الغربي، أكثر مما يهمه أمر سكانها. ومن ناحية أخرى يظل التباين اليهودي الإسلامي عقبة في سبيل توسع الدولة الصهيونية، فضلا عن أن الإتجاه الذي ساد مؤخرا بتسارع إنتشار الإسلام في الدول الغربية ذاتها، يثير نوعا من الجفاء، يتحول شيئا فشيئا إلى تشويه متبادل لصورة المنظومة الثقافية للطرفين. وبإعتقادنا أنه ما لم يحدث تفهم صحيح لدى الجانبين لحقيقة الإسلام، ولما أتى به من قيم رفيعة تحقق كل ما هو مستهدف من السعي للتنمية ألإجتماعية، فسوف يشهد العالم قدرا عاليا من عدم الإستقرار يضر بمستقبل التنمية، وبمتطلبات الإندماج الإجتماعي. وتوجد حاجة إلى التأكيد على الأبعاد الإجتماعية للإسلام، وإلى إيضاح أهمية بناء النظامين السياسي والإقتصادي على القاعدة الإجتماعية التي يرسيها، والمقبولة عالميا، وليس بناء صروح سياسية وإقتصادية تنسب إليه مباشرة، كما تفعل بعض الأنظمة التي تريد السيطرة من خلاله.

هذه بعض الأبعاد التي يرجى أخذها في الإعتبار في هذا المحور، وقد يكون من المفيد تخصيص دراسة لكل منها، على أن تتناول الدراسة العامة بيان أهمية هذا المحور وإنعكاساته على المحاور الأخرى من ناحية، وعلى مقترحات التعاون الدولي والتكافل العالمي من أجل عالم صادق الدعوة إلى التنمية وجاد العزم على تحقيقها، وصولا إلى تنمية المجتمع العالمي بكليته. ويشار أيضا إلى ما تم من جهود عربية في هذا الشأن، بما في ذلك الخطة الشاملة للثقافة العربية، وإلى الأبعاد الثقافية التي إنطوت عليها مواثيق عربية أخرى مثل إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل القومي، والإستراتيجية العربية للتشغيل. ويشار أيضا إلى الجهود المتعلقة بإعلاء شأن القيم الدافعة للتنمية، وعلى راسها قيمة العمل المنتج.

الإعلان العربي:

في ضوء الدراسات السابقة يجري إعدلد وثيقة رئيسية توجه إلى القمة العربية والقمة الإجتماعية العالمية، تتضمن إعلانا عربيا يخاطب به المجتمع العربي، يعقبه تصور لعناصر الإعلان العالمي المستمد منه. ويقترح أن تتكون عناصر هذه الوثيقة على النحو التالي:

1 – إشارة إلى أهمية التنمية الإجتماعية ودورها في التنمية والتطور الإنساني. مظاهر الإخلال يالنسق المجتمعي والنسق الإيكولوجي والقدرة الإستيعابية للأكثر قدرة على العطاء (الشباب).

2 – التركيز على المتغيرات الدولية الجارية والمتوقعة، ومغزاها بالنسية إلى تطور المجتمعات القطرية والمجتمع العالمي، وإلى آثارها على النسق الإيكولوجي.

3 – تلخيص الجهود العربية في مجال التنمية الإجتماعية، وما أسهمت به في تعزيز التنمية الإجتماعية العربية والعالمية. بما في ذلك حجم المساعدات المالية والحرص على تخفيف آثار كثير من المشاكل الإقتصادية.

4 – ما يواجهه العرب من تغيرات داخلية وخارجية، إيجابية وسلبية. مغزى التباين المتزايد في ثمار التنمية عالميا.

5 – الموقف في كل من الأبعاد الثلاثة، والقضايا التي يوصى بإيلائها أولوية، عربيا ودوليا. نصيب العرب من الفئات المحرومة: الفقراء والمنقوص تشغيلهم.

6 – المقترحات لكل بعد، قطريا – إقليميا – دوليا.

7 – الترابط بين المقترحات، للأبعاد – للمستويات الجغرافية. ديناميكية عملية التطوير. الدور المحوري لبعض الإجراءات، مثل التوظيف المجزي gainful employment، والتعليم والصحة.

8 – برنامج عمل يحدد بوجه خاص المطلوب على المستوى الدولي ومن منظومة الأمم المتحدة. الأمور التي تحدد لها أهداف.

9 – الإعلان العربي الإقليمي.

10 – 10–الإعلان العالمي.

الملحق رقم (1)

أهداف القمة الإجتماعية

نص البند (5) من قرار الجمعية العامة رقم 92/47 على أن تكون أهداف القمة الإجتماعية على النحو التالي:

(أ) المضي قدما نحو تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة الواردة في المادة (55) والتي تنص على تعزيز "مستويات أعلى للمعيشة، والتوظيف الكامل، وتوفير متطلبات التقدم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية"، وكذلك "إيجاد حلول للمشاكل الإجتماعية والصحية الدولية وما يتعلق بها من مشاكل"، وذلك مع التركيز على الجوانب التنموية الإجتماعية.

(ب) التعبير عن إلتزام تشارك فيه جميع دول العالم بأن توضع إحتياجات البشر في صدر عمليتي التنمية والتعاون الدولي، كأولوية متقدمة في نطاق العلاقات الدولية.

(ج) تعزيز التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف، بواسطة المبادرات الحكومية والفردية وغير الحكومية، من أجل تنفيذ سياسات إجتماعية تلائم الظروف الوطنية وتتميز بالفاعلية والكفاءة، وصياغة إستراتيجيات تكفل المشاركة الإيجابية من قبل جميع المواطنين في تنفيذها.

(د) صياغة إستراتيجيات تحدد المرامي والأولويات والسياسات التي يمكن إتباعها على المستويات القطرية والإقليمية والدولية من أجل التعامل مع القضايا الجوهرية ذات الإهتمام المشترك على المستوى العالمي في مجال التنمية الإجتماعية، أخذا في الإعتبار الخصائص التي تميز التجارب المختلفة، ومع إيلاء إهتمام خاص بإحتياجات الدول الأقل نموا.

(هـ) خلق وعي دولي بمتطلبات ومناهج تحقيق التوازن الضروري بين الكفاءة الإقتصادية والعدل الإجتماعي، في بيئة موجهة للنمو ومهيئة للتنمية المتكافئة والمتواصلة، بما يتفق والأولويات التي تتبناها الدول الأعضاء.

(و) التعامل بصورة خلاقة مع التفاعلات بين وظائف الدولة، وإستجابات الأسواق للإحتياجات الإجتماعية ومقتضيات التنمية المتواصلة.

(ز) التعرف على المشاكل المشتركة للفئات المهمشة والمغبونة إجتماعيا، والعمل على إدماج هذه الفئات في المجتمع، مع التأكيد على ضرورة قيام كل المجتمعات بتحقيق تكافؤ الفرص لجميع أعضائها.

(ح) تبني البرامج اللازمة لتوفير الحماية القانونية وتدعيم برامج الرفاهة الإجتماعية والنهوض بالتعليم والتدريب لجميع الفئات في كافة المجتمعات، بما فيها الفئات المهمشة والمغبونة.

(ط) المساهمة في ضمان وصول الخدمات بصورة أكثر فاعلية إلى الفئات المغبونة من المجتمع.

(ي) تسليط الضوء على الحاجة إلى تعبئة الموارد اللازمة للتنمية الإجتماعية على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والدولية.

(ك) إعداد توصيات مناسبة بإجراءات أكثر فاعلية تتخذها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الإجتماعية، وبوجه خاص الإجراءات والسياسات اللازمة لتنشيط لجنة التنمية الإجتماعية.

وقد عرف البند (6) من القرار المذكور القضايا الجوهرية التي تهم كافة المجتمعات المشار إليها في الفقرة (د) أعلاه، بأنها:

(أ) تعزيز الإندماج الإجتماعي، وبخاصة بالنسبة للفئات المغبونة والمهمشة من المجتمع.

(ب) تقليص الفقر والتخفيف من حدته.

(ج) التوسع في التشغيل المنتج.

وطالب البند (14) اللجان الإقليمية بالآتي:

أن تدرج في برامج عملها لعام 1993، الإعداد للقمة الإجتماعية، مع إيلاء عناية خاصة للأوضاع الإجتماعية في أقاليمها، بما في ذلك صياغة مقترحات بشأنها، وإعداد تقرير متكامل يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

الملحق رقم (2)

القرارات الدولية المتعلقة بالتنمية الإجتماعية:

أولا – القرارات المتعلقة بتحسين الأوضاع الإجتماعية عامة:

[أ] الإعلانات المتعلقة بالصحة، وتشمل إعلان Alma Ata الصادر عن المؤتمر الدولي للعناية الصحية الأولية. و
The Global Strategy for Health for All by the Year 2000 الذي أقره مجلس الصحة العالمي في 1981/5/22.

[ب] الإعلان الصادر في 1990/3/9 عن المؤتمر العالمي للتعليم للجميع المنعقد في تايلاند، وإطار العمل من أجل توفير الحاجات التعليمية الأساسية:
The World Declaration on Education for All، و
Framework for Action to Meet Basic Learning Needs

[ج] برنامج عمل ميلانو الذي أعده مجلس الأمم المتحدة السابع عن منع الجريمة في 1985/9/6 وأقرته الجمعية العامة في 1985/11/29 بالقرار رقم 32/40.
The Milan Plan of Action, by the Seventh United Nations Congress on Prevention of Crime and the Treatment of Offenders

[د] الإعلان والإطار الشامل متعدد القطاعات للأنشطة المستقبلية في الرقابة على إساءة إستخدام المواد المخدرة الذي صدر في 1987/6/26 عن المؤتمر الدولي لإساءة إستخدام المواد المخدرة والتجارة غير المشروعة.
The Declaration and Comprehensive Multidisciplinary Outline on Future Activities in Drug Abuse Control

[هـ] المنظور البيئي المتوقع للسنة 2000 وما بعدها الذي أقرته الجمعية العامة في 1987/12/11 بالقرار 186/43
The Environmental Perspective to the Year 2000 and Beyond

[و] الإستراتيجية العالمية للمأوى حتى سنة 2000 التي أقرتها الجمعية العامية بالقرار 181/43.
The Global Strategy for Shelter to the Year 2000

ثانيا – القرارات الدولية المعنية بأوضاع الفئات المغبونة والمعرضة (المستضعفة):

[أ] الميثاق الذي أقرته الجمعية العامة في 1979/12/18 بإنهاء كل أشكال التمييز ضد النساء:
Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women

[ب] القرار الصادر في 1986/7/26 من المؤتمر العالمي لمراجعة وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للنساء: المساواة – التنمية – السلام.
The Nairobi Forward-Looking Strategies for the Advancement of Women

[ج] القرار رقم 25/44 الصادر من الجمعية العامة في 1989/11/20 بميثاق حقوق الطفل.
The Convention on the Rights of the Child

[د] قرار القمة العالمية حول الأطفال في 1990/9/30 بالإعلان العالمي لبقاء وحماية وتنمية الأطفال وبرنامج العمل لتنفيذ هذا الإعلان خلال التسعينات.
Plan of Action for Implementing the World Declaration on the Survival, Protection and Development in the 1990s

[هـ] القرار رقم 52/37 الصادر من الجمعية العامة في 1982/12/3 ببرنامج العمل العالمي الخاص بالمعوقين.
The World Programme of Action Concerning Disabled Persons

[و] برنامج العمل الدولي حول المسنين الصادر في 1992/8/6 عن الجمعية العمومية للمسنين.
International Plan of Action on Ageing